دراسة اقتصادية لأثر بعض السياسات الزراعية على محصولي القطن والأرز

د/ هشام أحمد عبد الرحيم د/ محمد السيد النمكي
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

المقدمة

تبذل الدولة جهوداً مضنية في سبيل مواجهة العديد من التحديات المرتبطة بقضية زيادة الإنتاج بصفة عامة وتنمية الصادرات الزراعية بصفة خاصة ، حيث تعتبر الصادرات أحد مصادر الدخل القومي والحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل العديد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تحظى قضية تنمية الصادرات باهتمام بالغ من قبل متخذي القرار وأصبحت من أهم أولويات السياسة الاقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة.

تعتبر الأسعار المحرك الرئيسي في توجيه الموارد الاقتصادية للحصول على أفضل عائد لها، لذلك اتجهت الدولة لفرض حزم من السياسات الزراعية الملائمة بغرض توفير الحماية لبعض الصادرات الزراعية، حيث تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية والتصديرية ، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع [٩].

ويعتبر محصولي القطن والأرز من أهم المحاصيل الاستراتيجية التصديرية المصرية والتي تهتم بها الدولة عند وضع التشريعات والسياسات الزراعية بغرض الارتقاء بالمستوى التنافسي لهما في الاسواق الخارجية وفرض كافة السبل الحمائية سواء من جانب المنتج أو المستهلك عن طريق فرض الضرائب أو الدعم.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في أن السياسات التي تبنتها مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) كان لها عظيم الأثر على اقتصاديات المحاصيل الاستراتيجية التصديرية بصفة عامة وعلى القطن والأرز بصفة خاصة، ويعتبر عائد الصادرات منهما من أهم مصادر النقد الأجنبي ، ونتيجة للتدخل الحكومي حدث بعض التشوهات السعرية سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولي، وقد أدى تراجع متوسط المساحة المزروعة من القطن والأرز من نحو ٧٠٧ ، ١٤٦٣ ألف فدان في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) لنحو ٣٧٥،١٤٢٦ألف فدان في الفترة الثانية(٢٠٠٦-٢٠١٦) على الترتيب إلى تراجع متوسط كمية الصادرات للقطن والأرز من نحو ٩٩,٤ ،٤٩٧ ألف طن في الفترة الأولى ليبلغ نحو ٥٨,٦ ،٤١٩ ألف طن في الفترة الثانية [٢]، وهو ما ينبئ بعزوف المزارعين عن زراعة محصول القطن بالإضافة لمحاولة الدولة تقليل المساحة المزروعة من الأرز لكون الأرز من أكثر المحاصيل استهلاكا للمياه بالرغم من أنه المحصول البديل للقطن ، وهو ما يتعارض مع تطلعات المزارعين نظرا لارتفاع أسعار الارز العالمية في المستقبل ، وقد يعزى ذلك للتغيرات المستمرة في السياسات الزراعية التي تم اتباعها والتي كان لها بعض الأثار والتي أدت لحدوث تشوهات سعرية وبالتالي تغير وتوظيف وتوجيه الموارد.

فروض البحث :

يفترض البحث مسؤولية القرارات الوزارية التي تصدر من بعض الجهات مثل (وزارة الزراعة، وزارة الري والموارد المائية ، وزارة التجارة والصناعة) بأنها المسؤولة عن احداث التغيرات لمحصولي القطن والارز سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير.

هدف البحث :

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى التعرف على دور السياسات التي تولتها الدولة وأهم الآثار الاقتصادية لتلك السياسات على الصادرات المصرية لمحصولي القطن والأرز وذلك من خلال دراسة:-

- تحليل أثر التدخل الحكومي في تسويق وتسعير محصولي القطن والأرز في الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦).
- تحليل أثر بعض القرارات الوزارية على أسعار إنتاج ومستلزمات الإنتاج والميزة النسبية التنافسية لمحصولي القطن والارز خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦).

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

أستند البحث تحقيقاً لأهدافه علي منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، كما تناول البحث تقدير بعض المؤشرات الخاصة بمصفوفة تحليل السياسة Policy Analysis Matrix (PAM)، وللوصول لهدف البحث تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٦) إلى فترتين الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) وهى فترة التحرر الاقتصادي الكامل والتوسع في زراعة القطن والأرز والفترة الثانية وهى (٢٠٠٦-٢٠١٦) تقليل الدعم للدول النامية على مستلزمات الإنتاج وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO).

وقد اعتمد البحث على بعض مصادر البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتشريعات التي تصدرها الجهات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث مثل وزارة الزراعة وقطاع الشئون الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك الدولي، ومنظمة الاغذية والزراعة هذا بالإضافة الي بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية.

الاطار النظري:

تستخدم مصفوفة تحليل السياسة لقياس انحراف أسعار السوق عن الأسعار الاقتصادية، أن يكون السوق في حالة المنافسة الكاملة والاقتصاد يكون في حالة توازن عام، وأن تعكس الكفاءة التوظيفية التي تحدث عند توظيف الموارد بطريقة مثلى[٨].

ولبناء المصفوفة تُقسم التكاليف الي مدخلات إنتاج قابلة للإتجار ومدخلات غير قابلة للإتجار، والتي يطلق عليها الموارد المحلية، ويحسب الربح والعائد ونوعي التكاليف المذكورين باستعمال كل من الأسعار السوقية والتي يتعامل بها وكلاء السوق واسعار الكفاءة والتي يشار اليها في المصفوفة بالأسعار الاقتصادية. ويسمي هذا الفرق بين اسعار السوق والأسعار الاقتصادية بالتحويلات ، وحجم هذه التحويلات يعكس مدي انحراف اسعار السوق عن الأسعار الاقتصادية ، والهيكل العام لمصفوفة تحليل السياسات يتمثل في الجدول التالي

جدول (١) الهيكل العام لمصفوفة تحليل السياسات

Prices	الربح Profit	التكاليف Costs		العائد Revenue	الأسعار
		عناصر إنتاج غير متاجر فيها Non- Tradable	عناصر إنتاج متاجر فيها Tradable		
Market Prices	D	C	B	A	اسعار السوق
Economic Prices	H	G	F	E	الأسعار الاقتصادية
Divergences*	L	K	J	I	التحويلات (أثر السياسات)*

***الفرق بين اسعار السوق والسعر العالمي الموازي (السعر الاقتصادي).**

Source: Eric A. Monke Scott R. Pearson, The Policy Analysis Matrix For Agricultural Development,1989.

أولا: مؤشرات التنافسية المطلقة:Absolute Competitive Indicators [١٠]

١. الربحية المالية Financial Profitability:

Financial Profitability D = A – B – C

وهي تعكس الأسعار التي تعامل بها المنتج والتي تتضمن الضرائب والدعم على مدخلات الإنتاج ومخرجاته، وهي توضح مدى الربحية الفعلية في النظام الزراعي.

٢- الربحية الاقتصادية : Economic Profitability

هي مقياس للكفاءة أو الميزة النسبية ، وهي تعني الفرق بين العائد الكلي والتكلفة الكلية بالقيمة الاقتصادية والتي تعكسها أسعار الظل (السعر العالمي الموازي)

Economic Profitability : $H = E - F - G$

ثانيا: مؤشرات القدرة التنافسية النسبيةComparative Advantage indicators

معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost (DRC)

وهو مقياس ومؤشر لقياس الميزة النسبية ، يعكس المؤشر كفاءة استخدام الموارد المحلية

$$(DRC) = \frac{G}{E-F}$$

حيث **F** تكاليف مستلزمات الإنتاج المتاجر فيها بالأسعار الاقتصادية **E** الايراد أو العائد بالأسعار الاقتصادية (اسعار الحدود) وتشير(**G**) إلى تكلفة الموارد المحلية غير القابلة للتجارة بقيمة الأسعار الاقتصادية.

تفسير معامل تكلفة الموارد المحلية

DRC >1	تعنى أن اكثر من وحدة من الموارد المحلية تستخدم للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي وهذا يعكس عدم تمتع الدولة بميزة نسبية في السوق العالمي عندما تنتج سلعة تكلفتها اكبر من نظيراتها المستوردة ،بشكل أخر فأن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تزيد عن القيمة المضافة بسعر الحدود.
DRC <1	تعنى استخدام وحدات أقل من الموارد المحلية للحصول على وحدات أكثر من النقد الأجنبي وهذا يعكس تمتع الدولة بميزة نسبية في السوق العالمي عندما تنتج سلعة تكلفتها اقل من نظيراتها المستوردة ،وبشكل أخر فأن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تقل عن القيمة المضافة بسعر الحدود.
DRC =1	نقطة التوازن للدولة ولا تحقق عائد سواء الإنتاج بسعر محلى أو عالمي

ثالثا: معايير الحماية الاقتصادية Economic Protection Indicators

(أ) معامل الحماية الاسمية (NPC): Nominal Protection Coefficient

يقيس هذا العامل أثر السياسات على سعر المنتج وسعر المدخلات معاً حيث يبرز التشوه مدي التنوع في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية بفعل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المنتج أو دعم المنتج.

$$NPCO = \frac{A}{E} \qquad NPCI = \frac{B}{F}$$

A إيراد المحصول (المالي) B تكاليف مستلزمات إنتاج مالي E السعر العالمي F تكاليف مستلزمات اقتصادي

تفسير معاملات الحماية

NPCO>1	الأسعار المحلية للإنتاج أكبر من اسعار الحدود مما يعكس وجود دعم ضمني للمنتجين (سياسة حمائية)	**NPCI>1**	الأسعار المحلية لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها أكبر من أسعار الحدود مما يعكس وجود ضرائب ضمنية تفرض على المنتجين
NPCO<1	الأسعار المحلية للإنتاج أقل من اسعار الحدود مما يعكس وجود	**NPCI<1**	يعنى أن الأسعار المحلية لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها أقل من أسعار الحدود مما

NPCO=1	ضرائب ضمنية للمنتجين تساوى السعر المحلى مع سعر الحدود ووجود سياسة حكومية عادلة يتساوى تدخل أو عدم تدخل الحكومة	NPCI=1	يعكس وجود دعم ضمني تقدم المنتجين عدم تدخل الدولة والحيادية في سوق المدخلات القابلة للتجارة

(ب) معامل الحماية الفعال (EPC): Effective Protection Coefficient

وهو يهتم بقياس التشوهات على مستوى أسواق المخرجات والمدخلات ، وبالتالي فإن قيمة هذا المعامل تخضع لمحصلة الضرائب الضمنية والدعم المقدم سواء للمدخلات أو للمخرجات، وبالتالي فهو يقيس صافى التأثير للسياسة الاقتصادية المحلية على أسواق المدخلات والمخرجات معاً، وهو عبارة عن نسبة القيمة المضافة لمنتج معين بالأسعار المحلية الى القيمة المضافة بأسعار الحدود.

$$(EPC) = \frac{A-B}{E-F}$$

ويفسر معامل الحماية الفعال كما يلى:

EPC >1 وجود حماية فعالة أو حوافز مقدمة للمنتجين أي أن النشاط يتلقى حوافز إيجابية

EPC <1 عدم وجود حماية فعالة أو حوافز مقدمة للمنتجين أي أن النشاط يفرض علية ضرائب أو سياسة سلبية

EPC =1 حيادية الدولة وبالتالي لا يتأثر المنتجين من تدخل الدولة

النتائج البحثية

أولا : مؤشرات الإنتاجية والصادرات

أ- القطن

وبدراسة مؤشرات الإنتاج وصادرات القطن في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) تبين من جدول (٢) كالآتي:

١- **المساحة:** بلغ متوسط مساحة القطن نحو ٥٤٢ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما بلغ في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) ٧٠٧ ألف فدان، ونحو ٣٧٥ ألف فدان في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) بمقدار تراجع بلغ نحو٣٣٢ الف فدان بتراجع يمثل نحو٤٧% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٢- **الإنتاج:**بلغ متوسط كمية إنتاج محصول القطن نحو ٣,٥ مليون قنطار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٤,٦ مليون قنطار ونحو ٢,٤مليون قنطار في الفترة الثانية، بمقدار تراجع بلغ نحو ٢,٢ مليون قنطار بتراجع يمثل نحو٤٦,٦% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٣- **الإنتاجية:** بلغ متوسط إنتاجية محصول القطن نحو ٦,٤ قنطار/ فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٦,٥ قنطار/فدان ونحو ٦,٤ قنطار/ فدان في الفترة الثانية بمقدار تراجع بلغ نحو ٠,١ قنطار/فدان مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٤- **السعر المزرعي:** بلغ متوسط السعر المزرعى للقطن نحو ٧٦٧ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٤٧٩ جنيه ونحو ١٠٥٦ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٥٧٥ جنيه يمثل نحو ١٢٠% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٥- **إجمالى التكاليف:** بلغ متوسط إجمالي تكاليف فدان القطن نحو ٣٤٣٣ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ١٩٣١ جنيه ونحو ٤٩٣٤ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٣٠٠٣ جنيه يمثل نحو ١٥٥% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى الزيادة في إجمالي

التكاليف الى ارتفاع في اسعار مستلزمات الإنتاج وأجور العمالة والتقاوي والمبيدات على الرغم من تراجع حجم الإنتاج.

٦- **جملة الإيراد:** بلغ متوسط إجمالي إيراد فدان القطن نحو ٤٩٨١ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، وبلغ في الفترة الأولى نحو ٣١٨٨ جنيه ليرتفع لنحو ٦٧٧٤ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٣٥٨٦ جنيه يمثل نحو ١١٢% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٧- **صافى العائد الفداني:** بلغ متوسط صافى عائد فدان القطن نحو ١٥٤٨ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ١٢٥٧ جنيه ، ونحو ١٨٣٩ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٥٨٢ جنيه يمثل نحو ٤٦,٣% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى الزيادة في إجمالي صافى العائد الفدانى نتيجة زيادة الأسعار المزرعية، ولكن معدل الارتفاع في إجمالي تكاليف الفدان أكبر من مثيلها في جملة الايراد الفدانى ويعزى ذلك الى معدل الارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج وأجور العمالة.

جدول (٢) المؤشرات الإنتاجية وصادرات محصول القطن خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٦)

البيان / السنوات	المساحة (الف فدان)	الإنتاج (الف قنطار)	الإنتاجية (قنطار)	السعر المزرعى (جنيه)	إجمالي التكاليف (جنيه)	جملة الايراد بالجنيه	صافي عائد الفدان (جنيه)	عائد الجنيه	كمية صادرات مصر (طن)	السعر العالمي دولار /طن
١٩٩٥	٧١٠	٤٠٦١	٥,٧	٥٤٤	١٤٥٠	٣١٧٩	١٧٢٩	٢,٢	٦٧٤١٥	١٧٤٥
١٩٩٦	٩١٩	٥٧٥٣	٦,٣	٥١١	١٤٨٨	٣٢٧٧	١٧٨٩	٢,٢	٢٣٢٩٠	١٦٧١
١٩٩٧	٨٥٩	٥٨٤١	٦,٨	٤٧٣	١٦٢٦	٣٢٩٨	١٦٧٢	٢,٠	٤١٧٩١	١٦٢١
١٩٩٨	٧٨٩	٣٩٨٤	٥,١	٣٤٩	١٥٦٦	١٨٤٣	٢٧٧	١,٢	٦٦٢٥٨	١٤٠٥
١٩٩٩	٦٤٥	٣٩١٥	٦,١	٣٤٩	١٨٤٤	٢١٧٨	٣٣٥	١,٢	١١١٥٣٥	١٢٠٥
٢٠٠٠	٥١٨	٣٥١٢	٦,٨	٣٥٠	٢٠٥٣	٢٤٣٧	٣٨٤	١,٢	٦٣٢٢٢	١١٣٠
٢٠٠١	٧٣١	٥٢٨٥	٧,٢	٤٠٣	٢٠٦٨	٢٩٧٩	٩١١	١,٤	٨١٦٠٩	١١١٦
٢٠٠٢	٧٠٦	٤٨٥٧	٦,٩	٤١٠	٢٠٦٣	٢٩٠٦	٨٤٣	١,٤	١٦١١٢٠	٩٨٢
٢٠٠٣	٥٣٥	٣٧٨٢	٧,١	٥٤٧	٢١٩٠	٣٩٦٣	١٧٧٣	١,٨	١٩٦٨٢٢	١٢٤٣
٢٠٠٤	٧١٤	٤٩٧٧	٧,٠	٦١٥	٢٢٧٥	٤٣٩٣	٢١١٨	١,٩	١٨٣٧٢٧	١٤٣٢
٢٠٠٥	٦٥٦	٤٠٨٠	٦,٢	٧٢٣	٢٦١٧	٤٦١٣	١٩٩٦	١,٨	٩٦٧٤٩	١١٤١
الفترة الأولى (١٩٩٥ -٢٠٠٥)	**٧٠٧**	**٤٥٥٠**	**٦,٥**	**٤٧٩**	**١٩٣١**	**٣١٨٨**	**١٢٥٧**	**١,٧**	**٩٩٤١٣**	**١٣٣٦**
٢٠٠٦	٥٣٦	٣٨٠٦	٧,١	٧٨٠	٢٩٦٥	٥٦٥٤	٢٦٨٩	١,٩	٥٥١٨٩	١٢٤٦
٢٠٠٧	٥٧٥	٣٩٤٥	٦,٩	٦٧١	٣٤٣٧	٤٧٣٦	١٢٩٩	١,٤	١٢٨٣٣٥	١٣١٠
٢٠٠٨	٣١٣	٢٠٢٠	٧,٤	٨١٩	٥٤٦٧	٦١٩٢	٧٢٥	١,١	٩٧١٧٢	١٥٣٠
٢٠٠٩	٢٨٤	١٧٨٩	٦,٣	٦٧٩	٣٩٩٨	٤٤٠٨	٤١٠	١,١	١٥٤٤١	١٣٤٦
٢٠١٠	٣٦٩	٢٣٩٥	٦,٥	١٣٤٠	٤٥٧١	٨٨٥١	٤٢٨٠	١,٩	٥٤٦٣٨	١٨٤٠
٢٠١١	٥٢٠	٤٠٢٥	٧,٧	١٠٦٦	٥١٩٣	٨٤٠٨	٣٢١٥	١,٦	٦١٢١٧	٢٥٤٥
٢٠١٢	٣٣٣	٢٦٦٤	٨,٠	١١٦٩	٥٧٠٠	٩٧٥٨	٤٠٥٨	١,٧	٥٧٧٣٣	٢٠٤٩
٢٠١٣	٢٨٧	١٦٠٣	٥,٦	١٤٦٨	٥٦٢٦	٨٤٥٦	٢٨٣٠	١,٥	٤٢٠٢٧	١٩٤٩
٢٠١٤	٣٦٩	١٩٥٦	٥,٣	١١٧٢	٥٩١٦	٦٤٠٧	٤٩١	١,١	٢٤٧٥٩	١٩٢٠
٢٠١٥	٢٤١	١٠١٢	٤,٢	١٢٤٥	٥٦٣١	٥٤١٢	٢٢٠-	١,٠	٤٧٨٢٨	١٥٤٢
٢٠١٦	٣٠٥	١٥٢٥	٥,٠	١٢٠٨	٥٧٧٥	٦٢٣٣	٤٥٨	١,١	٦٠٣٩٨	١٥٦١
الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦)	٣٧٥	٢٤٣١	٦,٤	١٠٥٦	٤٩٣٤	٦٧٧٤	١٨٣٩	١,٤	٥٨٦١٢	١٧١٣
متوسط (١٩٩٥-٢٠١٦)	٥٤٢	٣٤٩١	٦,٤	٧٦٧	٣٤٣٣	٤٩٨١	١٥٤٨	١,٥	٧٩٠١٢	١٥٢٤

المصدر : جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية ، أعداد مختلفة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات التجارة الخارجية ،أعداد مختلفة

- www.fao.org

-www.trademap.org

٨- **عائد الجنيه:** بلغ متوسط أربحية جنيه القطن نحو ١,٥ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، وبلغ في الفترة الأولى نحو ١,٧ جنيه ونحو ١,٤ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تراجع بلغ نحو ٠,٣ جنيه يمثل نحو ١٧,٨% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٩- **كمية الصادرات:** بلغ متوسط كمية صادرات القطن نحو ٧٩,١ ألف طن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٩٩,٤ ألف طن في حين بلغ نحو ٥٨,٦ ألف طن في الفترة الثانية بمقدار تراجع بلغ نحو ٤٠,٨ ألف طن يمثل نحو ٤١% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى التراجع في كمية صادرات مصر من القطن في الفترة الثانية إلى بعض القرارات الوزارية الصادرة سواء من وزارة الزراعة أو وزارة التجارة وخاصة القرار رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بالسماح لشركات القطاع الخاص في الاتجار في القطن الإكثار، الأمر الذى أدى لحدوث خلط في بذرة القطن ورتبه ، بالإضافة إلى القرار رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠١٢ بفتح باب استيراد الاقطان من الخارج الأمر الذى أدى لتراكم القطن في الداخل وتراجع الصادرات [٤].

١٠- **السعر العالمي:** بلغ متوسط السعر العالمي للقطن نحو١٥٢٤دولار/ طن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، وفي الفترة الأولى بلغ نحو ١٣٣٦ دولار/طن وبلغ نحو ١٧١٣ دولار /طن في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٣٧٧ دولار/ طن يمثل نحو ٢٨,٢% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. وتعزى الزيادة في متوسط السعر في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى لارتفاع أسعار القطن عالميا.

ب - <u>الأرز</u>

وبدراسة مؤشرات الإنتاج وصادرات الأرز في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) وكما يتضح من جدول (٣) كالآتي:

١- **المساحة:** بلغ متوسط مساحة الأرز نحو ١٤٤٥ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) ١٤٦٣ ألف فدان ونحو ١٤٢٦ ألف فدان في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) بمقدار تراجع بلغ نحو٣٧ الف فدان يمثل نحو٢,٥% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٢- **الإنتاج:**بلغ متوسط كمية إنتاج الأرز نحو ٥٦٧٤ألف طن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٥٥٨٨ ألف طن ونحو ٥٧٦٧ ألف طن في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ١٧٩طن يمثل نحو٣,٢% مقارنا بمتوسط الفترة الأولى.

٣- **الإنتاجية:** بلغ متوسط إنتاجية الأرز نحو ٤ طن/ فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٣,٨ طن/فدان ونحو ٤,١ طن/ فدان في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٠,٣ طن/فدان مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٤- **السعر المزرعي:** بلغ متوسط السعر المزرعى للأرز نحو ١٢٦٧ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٧٧٠ جنيه ونحو ١٨٠٩ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ١٠٣٩ جنيه يمثل نحو ١٣٥% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

٥- **إجمالى التكاليف:** بلغ متوسط إجمالي تكاليف فدان الأرز نحو ٣٠٩٣ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ١٧٧٠ جنيه ونحو ٤٤١٥ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٢٦٤٥جنيه يمثل نحو ١٤٩% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى الزيادة في إجمالي التكاليف الى ارتفاع في اسعار مستلزمات الإنتاج وأجور العمالة والتقاوي والمبيدات في الفترة الثانية.

٦- **إجمالي الإيراد:** بلغ متوسط إجمالي إيراد فدان الأرز نحو ٥٣٨٤ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٣٠٥٣ جنيه ونحو ٧٧١٦ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٤٦٦٣ جنيه يمثل نحو ١٥٣% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى.

جدول (٣) المؤشرات الإنتاجية وصادرات محصول الأرز خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٦)

البيان / السنوات	المساحة (الف فدان)	الإنتاج (الف طن)	الإنتاجية (طن/ فدان)	السعر المزرعى (جنيه/فدان)	السعر المزرعى (جنيه)	جملة الايراد بالجنيه	صافي عائد الفدان(جنيه)	عائد الجنيه	كمية صادرات مصر (الف طن)	السعر العالمي (دولار/طن)
١٩٩٥	١٤٠٠	٤٧٨٨	٣,٤	٦٥٦	١٢٥٨	٢٣٢٢	١٠٦٤	١,٨	١٥٧	٢٦٦
١٩٩٦	١٤٠٥	٤٨٩٥	٣,٥	٧٠٣	١٣٠٧	٢٥٣٤	١٢٢٧	١,٩	٣٢٨	٢٦٦
١٩٩٧	١٥٥٠	٥٤٨٠	٣,٥	٧١٨	١٤٢٧	٢٦٣٧	١٢١٠	١,٨	٢٠٣	٢٨٦
١٩٩٨	١٢٢٥	٤٤٥٠	٣,٦	٧٢٥	١٧٠٤	٢٧٣٠	١٠٢٦	١,٦	٤٢٩	٢٦٥
١٩٩٩	١٥٥٩	٥٨٦١	٣,٧	٧٣١	١٧٥١	٢٨١٦	١٠٦٥	١,٦	٣٠٧	٢٣٩
٢٠٠٠	١٥٦٩	٦٠٠٠	٣,٨	٥٨٣	١٦٩٢	٢٢٩٠	٥٩٧	١,٤	٣٩٣	٢٣٧
٢٠٠١	١٣٤١	٥٢٣٩	٣,٩	٥٩٢	١٦٨٥	٢٣٩٠	٧٠٥	١,٤	٦٥٦	١٩٩
٢٠٠٢	١٥٤٧	٦١٠٥	٣,٩	٦٧١	١٧٦٠	٢٧٤٣	٩٨٣	١,٦	٤٦٤	١٦٩
٢٠٠٣	١٥٠٨	٦١٧٤	٤,١	٩٩٣	٢٠٥٩	٤١٧٢	٢١١٣	٢,٠	٥٨٦	١٨٠
٢٠٠٤	١٥٢٧	٦٣٥٢	٤,١	١٠٢٥	٢٣٧٣	٤٣٤٢	١٩٦٩	١,٨	٨٣٦	١٩٧
٢٠٠٥	١٤٦٠	٦١٢٥	٤,٢	١٠٦٩	٢٤٥٥	٤٦٠٤	٢١٤٩	١,٩	١١١٢	٢٥١
الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٤٦٣	٥٥٨٨	٣,٨	٧٧٠	١٧٧٠	٣٠٥٣	١٢٨٣	١,٧	٤٩٧	٢٣٢
٢٠٠٦	١٥٩٦	٦٧٥٥	٤,٢	١٠٧٧	٢٦٥٨	٤٦٨٨	٢٠٣٠	١,٨	٩٨٣	٢٣٨
٢٠٠٧	١٦٧٦	٦٨٧٧	٤,١	١٤٥١	٣٠٦٥	٦٠٩٦	٣٠٣١	٢,٠	١٢٢٣	٤٠٧
٢٠٠٨	١٧٧٤	٧٢٥٣	٤,٠	١٤٥٦	٣٨٠٠	٦٠٤١	٢٢٤١	١,٦	٣٠٧	٦٧٥
٢٠٠٩	١٣٦٩	٥٥٢١	٤,٠	١٤٩٥	٣٧٨٨	٦٢٤٦	٢٤٥٨	١,٦	٦٤٩	٦٤٣
٢٠١٠	١٠٩٣	٤٣٣٠	٤,٠	١٨٣٧	٤٠٧٣	٧٥٠٢	٣٤٢٩	١,٨	٦٠٠	٥٩٤
٢٠١١	١٤٠٩	٥٦٦٥	٤,٢	٢٠٠٨	٤٤٢٣	٨٧٣٨	٤٣١٥	٢,٠	٤٠	٦٣٢
٢٠١٢	١٤٧٢	٥٩٠٣	٤,٥	٢٠٦٧	٤٦٤٤	٩٧٣١	٥٠٨٧	٢,١	١٤٧	٥١١
٢٠١٣	١٤٢٢	٥٧١٩	٤,٣	٢١١٠	٥٢٠٥	٩٣٥٧	٤١٥٢	١,٨	٣٣٦	٤٦١
٢٠١٤	١٣٦٦	٥٤٦١	٤,٠	٢١٣٠	٥٤٦٥	٨٨١٢	٣٣٤٧	١,٦	٨٢	٣٩١
٢٠١٥	١٢١٦	٤٨١٨	٤,٠	٢١٣٦	٥٨٠٩	٨٨٣٦	٣٠٢٧	١,٥	١٣٦	٣٩٥
٢٠١٦	١٢٩١	٥١٤٠	٤,٠	٢١٣٣	٥٦٣٧	٨٨٢٤	٣١٨٧	١,٦	١٠٩	٣٩٣
الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦)	١٤٢٦	٥٧٦٧	٤,١	١٨٠٩	٤٤١٥	٧٧١٦	٣٣٠٠	١,٨	٤١٩	٤٨٥
المتوسط (١٩٩٥-٢٠١٦)	١٤٤٥	٥٦٧٤	٤,٠	١٢٦٧	٣٠٩٣	٥٣٨٤	٢٢٩١	١,٧	٤٦٠	٣٥٩

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الادارة المركزية للشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات والدخل، أعداد مختلفة.

٧- **صافى العائد الفدانى:** بلغ متوسط صافى عائد فدان الأرز نحو ٢٢٩١ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ١٢٨٣ جنيه ونحو ٣٣٠٠ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٢٠١٧ جنيه يمثل نحو ١٥٧% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى الزيادة في إجمالي صافى العائد الفدانى نتيجة ارتفاع السعر المزرعى بنسبة أكبر من الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج.

٨- **عائد الجنيه:** بلغ متوسط أريحية الجنيه لمحصول الأرز نحو ١,٧ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ١,٧ جنيه ونحو ١,٨ جنيه في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ٠,١ جنيه يمثل نحو ٥,٩% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى التزايد في اقبال المزارعين على زراعة الارز نتيجة أربحيه الجنيه.

٩- **كمية الصادرات:** بلغ متوسط كمية صادرات مصر من الأرز نحو ٤٦٠ ألف طن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، وبلغ في الفترة الأولى نحو ٤٩٧ ألف طن ونحو ٤١٩ ألف طن في الفترة الثانية بمقدار تراجع بلغ نحو ٧٨ ألف طن يمثل نحو ٥,٧% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. ويعزى التراجع في كمية صادرات مصر من الأرز في الفترة الثانية إلى بعض السياسات التي اتبعتها الدولة من منع التصدير وفرض ضرائب على الصادرات والتي شملت بعض القرارات الوزارية مثل سياسة فرض رسم صادر أو سياسة حظر تصدير، الأمر الذى أدى إلى عدم ثبات الكمية المصدرة من الأرز وتراجعها وفقد الميزة النسبية التنافسية للأرز المصري في الخارج لتوفير كميات للاستهلاك المحلى.

١٠- **السعر العالمي:** بلغ متوسط السعر العالمي للأرز نحو ٣٥٩ دولار/ طن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما بلغ في الفترة الأولى نحو ٢٣٢ دولار/طن ونحو ٤٨٥ دولار /طن في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ١٢٦ دولار/ طن يمثل نحو ٥٤,٣% مقارنة بمتوسط الفترة الأولى. وتعزى الزيادة في متوسط السعر العالمي في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى بسبب زيادة الطلب مع نقص المعروض من الأرز نتيجة لتقلص مساحات الأرز على مستوى العالم.

مما سبق وبدراسة مؤشرات الإنتاجية والصادرات لمحصولي القطن والأرز نستخلص أهم النتائج وهى تراجع المساحة المزروعة للمحصولين نتيجة عزوف المزارعين عن زراعة القطن ووضع الدولة لقوانين تحد من التوسع في زراعة الارز نتيجة الاستهلاك العالي للمياه، بينما تزايد إنتاج الارز في الفترة الثانية نتيجة زيادة الإنتاجية بينما تراجع إنتاج وإنتاجية القطن ومن ثم تراجع صادرات القطن والارز خلال فترتى الدراسة، وقد أرتفع السعر المزرعى وإجمالي التكاليف والايراد وصافى العائد والسعر العالمي في الفترة الثانية للمحصولين بينما أرتفع عائد الجنيه للأرز وتراجع للقطن، وهو ما يفسر اقبال المزارعين على زراعة الارز والعزوف عن زراعة القطن .

ثانيا : مؤشرات التقييم المالي والاقتصادي لمستلزمات الإنتاج

أ- القطن

يتبين من جدول (٤) والخاص بالتقييم المالي والاقتصادي لتكاليف مستلزمات الإنتاج لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) كالآتي:

١-**أجور العمال** : تبين من نفس الجدول أن متوسط أجور العمال المالي والاقتصادي بلغ نحو ١٠٠٩ ، ٥٠٥ جنيه على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، وفي الفترة الأولى(١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٥٧٤، ٢٨٧ جنيه على الترتيب ،ارتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ١٤٤٥ ،٧٢٣ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٨٧١ ، ٤٣٦ جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ١٥١,٧% ، ١٥١,٩ %على الترتيب.

مما سبق تبين زيادة التقييم المالي لتكاليف أجور العمال عن التقييم الاقتصادي مما يدل على أن تكلفة الاجور المحلية للعمال اعلى من نظيرتها بأسعار الحدود أو الأسعار العالمية، ويمكن تفسير ذلك إلى بندرة العمال الذى يعملون في العمليات الزراعية للقطن.

٢-**أجور الآلات:** تبين أن أجور الآلات المالي والاقتصادي بلغ نحو٣٢٥ ،٣٧٧ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ١٩٨ ، ٢٣٠ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو٤٥٢ ،٥٢٤ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢٥٤ ، ٢٩٤ جنيه على الترتيب.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف أجور الآلات عن التقييم المالي مما يدل على أن تكلفة الآلات المحلية أقل من نظيرتها بأسعار الحدود أو الأسعار العالمية، الآمر الذى يشير بعدم اعتماد الزراعة المصرية على الميكنة الزراعية في العمليات الزراعية للقطن والاعتماد على العمل اليدوي.

٣- **سماد كيماوي:** تبين أن تكاليف السماد الكيماوي المالي والاقتصادي بلغ نحو٣٢٩ ، ٥٢٧ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ١٨٢ ، ٢٩٠ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ٤٧٧، ٧٦٤ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢٩٦، ٤٧٣ على الترتيب.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف السماد الكيماوي عن التقييم المالي مما يدل على أن تكلفة السماد الكيماوي أقل من نظيرتها بأسعار الحدود أو الأسعار العالمية. ويرجع ذلك إلى أن الدولة تدعم أسعار الأسمدة خاصة للمحاصيل الاستراتيجية.

٤- **المبيدات:** تبين من نفس الجدول أن تكاليف المبيدات المالي والاقتصادي بلغ نحو٩٥ ، ١٨٨ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٧٠ ، ١٣٨ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ١٢١، ٢٣٩ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٥١، ١٠٠ على الترتيب.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف المبيدات عن التقييم المالي مما يدل على أن تكلفة المبيدات المحلية أقل من نظيرتها بأسعار الحدود أو الأسعار العالمية. الأمر الذى يشير إلى دعم الدولة للمبيدات وعدم طرحها بالسعر العالمي.

٥- **التقاوي:** تبين من نفس الجدول أن تكاليف التقاوي المالي والاقتصادي بلغ نحو٧٠ ، ٨١ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٤١ ، ٤٧ جنيه على الترتيب، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ١٠٠ ،١١٥ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٥٩، ٦٨ جنيه على الترتيب.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف التقاوي عن التقييم المالي مما يدل على أن تكلفة التقاوي المحلية أقل من نظيرتها بأسعار الحدود أو الأسعار العالمية وبالتالي فهي تقدم دعم التقاوي للمنتج.

جدول (٤) التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف مستلزمات الإنتاج للقطن بالجنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

البيان / السنوات	أجور عمال		أجور الآلات		سماد كيماوي		مبيدات		تقاوى		تكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة	
	المالي	الاقتصادي*	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي
١٩٩٥	٤٧٢	٢٣٦	١٤٨	١٧١	١٦١	٢٥٨	٣٤	٦٦	٣٥	٤٠	٨٥٠	٧٧١
١٩٩٦	٤٩٨	٢٤٩	١٦٣	١٨٩	١٤٨	٢٣٦	٣٤	٦٦	٥٠	٥٧	٨٩٢	٧٩٧
١٩٩٧	٥٤٣	٢٧١	١٨٠	٢٠٨	١٧٤	٢٧٨	٦٧	١٣٢	٥٠	٥٧	١٠١٣	٩٤٦
١٩٩٨	٤٢٩	٢١٤	١٧٣	٢٠١	١٦٥	٢٦٣	٩٨	١٩٤	٥٨	٦٧	٩٢٢	٩٣٩
١٩٩٩	٤٩٩	٢٤٩	١٧١	١٩٨	١٤١	٢٢٥	٦٠	١١٨	٤٤	٥٠	٩١٤	٨٤٠
٢٠٠٠	٥٩٧	٢٩٨	٢١٦	٢٥٠	١٥٠	٢٤١	٨١	١٦٠	٤٠	٤٦	١٠٨٤	٩٩٥
٢٠٠١	٦٤٥	٣٢٢	٢٠٠	٢٣١	١٦٥	٢٦٣	٥٩	١١٧	٤٠	٤٦	١١٠٨	٩٧٩
٢٠٠٢	٥٩٠	٢٩٥	٢٠٥	٢٣٨	١٧٣	٢٧٧	٨٦	١٧٠	٣١	٣٦	١٠٨٥	١٠١٦
٢٠٠٣	٦٤٨	٣٢٤	٢١٤	٢٤٨	٢١٥	٣٤٤	٦٤	١٢٦	٣٣	٣٨	١١٧٤	١٠٨٠
٢٠٠٤	٦٩٨	٣٤٩	٢١٦	٢٥٠	٢٢٥	٣٦٠	٧٦	١٥٠	٣٤	٣٩	١٢٤٩	١١٤٨
٢٠٠٥	٦٩٤	٣٤٧	٢٩٤	٣٤١	٢٨١	٤٥٠	١١٢	٢٢١	٣٦	٤١	١٤١٧	١٤٠٠
متوسط (١٩٩٥-٢٠٠٥)	٥٧٤	٢٨٧	١٩٨	٢٣٠	١٨٢	٢٩٠	٧٠	١٣٨	٤١	٤٧	١٠٦٤	٩٩٢
٢٠٠٦	٧٣٠	٣٦٥	٢٩٧	٣٤٤	٢٧٩	٤٤٦	١١٢	٢٢١	٣٦	٤١	١٤٥٤	١٤١٧
٢٠٠٧	٨٤١	٤٢١	٢٦٤	٣٠٦	٣١٤	٥٠٢	٨٣	١٦٤	٦٢	٧١	١٥٦٤	١٤٦٤
٢٠٠٨	١٠٠٠	٥٠٠	٣٢٩	٣٨١	٤٢٧	٦٨٣	١٠٧	٢١١	١٠٤	١٢٠	١٩٦٧	١٨٩٥
٢٠٠٩	١٠٠٤	٥٠٢	٣٤٦	٤٠١	٤٥٥	٧٢٨	٩١	١٨٠	٩٩	١١٤	١٩٩٥	١٩٢٥
٢٠١٠	١٢٧٤	٦٣٧	٤٣٢	٥٠١	٤٩٥	٧٩٢	٩٣	١٨٤	١٠٣	١١٨	٢٣٩٧	٢٢٣٢
٢٠١١	١٦٦٠	٨٣٠	٤٤٥	٥١٦	٥٢٨	٨٤٥	٩٨	١٩٤	٩٨	١١٣	٢٨٢٩	٢٤٩٨
٢٠١٢	١٩١٠	٩٥٥	٤٥٨	٥٣١	٥٦٥	٩٠٤	٩٨	١٩٤	٩٨	١١٣	٣١٢٩	٢٦٩٧
٢٠١٣	١٨١٥	٩٠٨	٥٤٥	٦٣٢	٥٧٥	٩٢٠	١٦٣	٣٢٣	١١٢	١٢٩	٣٢١٠	٢٩١١
٢٠١٤	١٩٩٣	٩٩٧	٦١٥	٧١٣	٥٤٥	٨٧٢	١٧١	٣٣٩	١٢٤	١٤٣	٣٤٤٨	٣٠٦٣
٢٠١٥	١٧٨٠	٨٩٠	٦٢١	٧٢٠	٥٣٠	٨٤٨	١٥٠	٢٩٧	١٣٤	١٥٥	٣٢١٥	٢٩٠٩
٢٠١٦	١٨٨٧	٩٤٤	٦١٨	٧١٧	٥٣٨	٨٦٠	١٦١	٣١٨	١٢٩	١٤٩	٣٣٣٢	٢٩٨٦
متوسط (٢٠٠٦-٢٠١٦)	١٤٤٥	٧٢٣	٤٥٢	٥٢٤	٤٧٧	٧٦٤	١٢١	٢٣٩	١٠٠	١١٥	٢٥٩٥	٢٣٦٣
المتوسط (١٩٩٥-٢٠١٦)	١٠٠٩	٥٠٥	٣٢٥	٣٧٧	٣٢٩	٥٢٧	٩٥	١٨٨	٧٠	٨١	١٨٣٠	١٦٧٨

*معاملات التحويل وفق تقدير البنك الدولى ، العمل الآلى ١,٦ ، أجور عمال ٠,٥، تكاليف سماد كيماوى ١,٦، تكاليف مبيدات ١,٩٧ ، تكاليف تقاوى ١,١٥

المصدر : ١- وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات السنوية ونشرة الدخل، أعداد مختلفة.
2- www.albankaldawli.org

٦- **تكاليف مستلزمات الإنتاج:** تبين من نفس الجدول أن متوسط إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج المالي والاقتصادي لمحصول القطن بلغ نحو ١٨٣٠ ، ١٦٧٨ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في

الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ١٠٦٤ ، ٩٩٢ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٥-٢٠١٦) ليبلغ نحو ٢٥٩٥ ،٢٣٦٣ جنيه بزيادة تقدر بنحو ١٥٣٠ ، ١٣٧٢ جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ١٤٤%، ١٣٨ لكلاهما على الترتيب.

ب - الأرز

يتبين من جدول(٥) والخاص بالتقييم المالي والاقتصادي لتكاليف مستلزمات الإنتاج للأرز خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) بالآتي:

١- **أجور العمال** : تبين من نفس الجدول أن متوسط أجور العمال المالي والاقتصادي بلغ نحو٦٧٤ ، ٣٣٧ جنيه على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما في الفترة الأولى(١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٣٤٠ ، ١٧٠ جنيه على الترتيب، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ١٨٠٠،٥٠٤ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٦٦٨ ، ٣٣٤ جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ١٩٧% لكل منهما.

مما سبق تبين زيادة التقييم المالي لتكاليف أجور العمال عن التقييم الاقتصادي مما يدل على أن تكلفة الاجور المحلية لعمال الأرز اعلى من نظيرتها في اسعار الحدود أو الأسعار العالمية ويعزى ذلك بندرة العمالة المتوفرة للقيام بالعمليات الزراعية.

٢- **أجور الآلات:** تبين من نفس الجدول أن تقييم أجور الآلات المالي والاقتصادي بلغ نحو٥٢٠ ، ٦٠٢جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٣٤٩ ، ٤٠٥ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ٦٩٠ ،٨٠٠ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٣٤١ ، ٣٩٥ جنيه يمثل نحو ٩٨% لكل منهما.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف أجور الآلات عن التقييم المالي مما يدل على أن أجور الآلات المحلية أقل من نظيرتها في اسعار الحدود أو الأسعار العالمية، ويعزى ذلك لبساطة الآلات المستخدمة محليا مقارنا بنظيراتها العالمية المستخدمة في العمليات الزراعية.

٣- **سماد كيماوي:** تبين من نفس الجدول أن تكاليف السماد الكيماوي المالي والاقتصادي بلغ نحو٢٤١ ، ٣٧١ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ١٢١ ، ١٦٤ جنيه على الترتيب، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ٣٦٢ ،٥٧٩ جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢٤١ ، ٤١٥ جنيه يمثل نحو ٢٠٠% ،٢٥٣% لكل منهم على الترتيب.

ويفسر زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف السماد الكيماوي للأرز على أن تكلفة السماد الكيماوي المحلية أقل من نظيرتها في اسعار الحدود أو الأسعار العالمية. ويعزى ذلك إلى قيام الدولة بدعم أسعار الأسمدة في للمحافظة على إنتاج الأرز ودعم المزارع لتوقير احتياجات السوق.

٤- **المبيدات:** تبين من نفس الجدول أن تكاليف المبيدات المالي والاقتصادي بلغ نحو٩٤ ،١٨٧ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٦٣ ، ١٢٥ جنيه على الترتيب، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ١٢٦ ،٢٤٨جنيه بزيادة تقدر بنحو ٦٢ ، ١٢٣ جنيه بزيادة تمثل نحو ٩٨% لكلاهما.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف المبيدات عن التقييم المالي مما يدل على أن تكلفة المبيدات المحلية أقل من نظيرتها في اسعار الحدود أو الأسعار العالمية ويعزى ذلك لدعم الدولة وعدم طرحها بالأسعار العالمية.

٥- **التقاوي:** تبين من نفس الجدول أن تكاليف التقاوي المالي والاقتصادي بلغ نحو٢٢١ ،١٧٥ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ١١٥، ١٣٢ جنيه على

الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ٣٢٦ ،٢١٨جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢١١، ٨٦ جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ١٨٤% ،٦٥ % لكلاهما على الترتيب.

مما سبق تبين زيادة التقييم الاقتصادي لتكاليف التقاوي عن التقييم المالي مما يدل على أن تكلفة التقاوي المحلية لمحصول الأرز أقل من نظيرتها في اسعار الحدود أو الأسعار العالمية نتيجة دعم الدولة وتغير سعر العملات المحلية مقابل المحلية .

٦-**تكاليف مستلزمات الإنتاج:** تبين من نفس الجدول أن متوسط إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج المالي والاقتصادي للأرز بلغ نحو ١٧٥٠ ،١٦٧٣ جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) بلغ نحو ٩٨٨ ، ٩٩٦ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٥-٢٠١٦) ليبلغ نحو ٢٥١٢ ،٢٣٥٠جنيه بزيادة تقدر بنحو ١٥٢٥، ١٣٥٤ جنيه بزيادة تمثل نحو ١٥٤% ،١٣٩ لكلاهما على الترتيب.

جدول (٥) التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف مستلزمات الإنتاج للأرز بالجنية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

البيان / السنوات	أجور عمال		أجورا لألات		سماد كيماوي		مبيدات		تقاوى		تكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة	
	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي	المالي	الاقتصادي
١٩٩٥	٢٨٩	١٤٥	٢٩٤	٣٤١	١١٠	١٦	٣٣	٦٤	١٢٥	١٤٣	٨٥١	٧٠٩
١٩٩٦	٢٩٨	١٤٩	٣٢٥	٣٧٧	١٠٥	١٦٨	٥١	١٠١	١٢٣	١٤١	٩٠٢	٩٣٦
١٩٩٧	٢٨٥	١٤٢	٣٥٣	٤٠٩	١٠٩	١٤	٤١	٨١	١٢٢	١٤٠	٩٠٩	٧٨٦
١٩٩٨	٢٨٧	١٤٣	٣٥٩	٤١٦	١٠٦	١٦٩	٥٩	١١٦	١٢٠	١٣٨	٩٣٠	٩٨٢
١٩٩٩	٢٩٩	١٤٩	٣٤٣	٣٩٨	١٠٠	١٦٠	٦٤	١٢٧	١١٥	١٣٢	٩٢١	٩٦٦
٢٠٠٠	٣٠٥	١٥٣	٣٢٤	٣٧٦	٩٦	١٥٤	٣٤	٦٧	٩٦	١١٠	٨٥٥	٨٦٠
٢٠٠١	٣٣٤	١٦٧	٣١٩	٣٧٠	١١٢	١٧٩	٦١	١٢٠	٧٩	٩١	٩٠٤	٩٢٧
٢٠٠٢	٣٢٩	١٦٥	٣٣٠	٣٨٣	١١٩	١٩٠	٧١	١٤٠	٩٨	١١٣	٩٤٧	٩٩١
٢٠٠٣	٤٠١	٢٠١	٣٧٣	٤٣٢	١٤٢	٢٢٧	٨٣	١٦٤	١٠٨	١٢٤	١١٠٧	١١٤٨
٢٠٠٤	٤٢٦	٢١٣	٤٠٤	٤٦٨	١٥٧	٢٥١	١٠٠	١٩٨	١٤٣	١٦٤	١٢٣٠	١٢٩٤
٢٠٠٥	٤٨٥	٢٤٣	٤١٥	٤٨١	١٧١	٢٧٤	١٠١	٢٠٠	١٣٩	١٦٠	١٣١١	١٣٥٨
متوسط (١٩٩٥-٢٠٠٥)	٣٤٠	١٧٠	٣٤٩	٤٠٥	١٢١	١٦٤	٦٣	١٢٥	١١٥	١٣٢	٩٨٨	٩٩٦
٢٠٠٦	٤٩٧	٢٤٩	٤٤٨	٥١٩	١٨٤	٢٩٤	١١١	٢١٩	١٤٣	١٦٤	١٣٨٣	١٤٤٥
٢٠٠٧	٥٤٤	٢٧٢	٤٥١	٥٢٣	٢١٠	٣٣٦	١١٦	٢٢٩	١٥٤	١٧٧	١٤٧٥	١٥٣٧
٢٠٠٨	٦٢٤	٣١٢	٥٥٤	٦٤٢	٣٩٤	٦٣٠	١٢١	٢٣٩	١٧٠	١٩٥	١٨٦٣	٢٠١٨
٢٠٠٩	٦٥٥	٣٢٨	٥٩٤	٦٨٨	٣٧٧	٦٠٣	١٠٥	٢٠٨	١٦٥٦	١٧٩	٣٣٨٧	٢٠٠٦
٢٠١٠	٧٢٥	٣٦٣	٦٨٤	٧٩٣	٣٨٧	٦١٩	١١٥	٢٢٧	١٥٨	١٨٢	٢٠٦٩	٢١٨٤
٢٠١١	٩٤١	٤٧١	٦٦٨	٧٧٤	٣٨٧	٦١٩	١١٧	٢٣١	١٨٣	٢١٠	٢٢٩٦	٢٣٠٥
٢٠١٢	١١٧٦	٥٨٨	٦٧٦	٧٨٣	٣٨٧	٦١٩	١١٧	٢٣١	١٨٣	٢١٠	٢٥٣٩	٢٤٣١
٢٠١٣	١٣٦١	٦٨١	٨٦٧	١٠٠٥	٤٠٧	٦٥١	١٠٤	٢٠٦	٢٢٠	٢٥٣	٢٩٥٩	٢٧٩٥
٢٠١٤	١٥٣٧	٧٦٩	٨١٧	٩٤٧	٤١٠	٦٥٦	١٤٧	٢٩١	٢٢٦	٢٦٠	٣١٣٧	٢٩٢٢
٢٠١٥	١٥٠٨	٧٥٤	٩٥١	١١٠٢	٤٢٢	٦٧٥	١٧٠	٣٣٧	٢٥٦	٢٩٤	٣٣٠٧	٣١٦٢
٢٠١٦	١٥٢٣	٧٦١	٨٨٤	١٠٢٥	٤١٦	٦٦٦	١٥٩	٣١٤	٢٤١	٢٧٧	٣٢٢٢	٣٠٤٢
متوسط (٢٠٠٦-٢٠١٦)	١٠٠٨	٥٠٤	٦٩٠	٨٠٠	٣٦٢	٥٧٩	١٢٦	٢٤٨	٣٢٦	٢١٨	٢٥١٢	٢٣٥٠
متوسط (١٩٩٥-٢٠١٦)	٦٧٤	٣٣٧	٥٢٠	٦٠٢	٢٤١	٣٧١	٩٤	١٨٧	٢٢١	١٧٥	١٧٥٠	١٦٧٣

المصدر: جمعت وحسبت من :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ،الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي .

مما سبق تبين زيادة التقييم المالي لتكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للإتجار للقطن والارز عن التقييم الاقتصادي في أجور العمال وانخفاضها بالنسبة للسماد الكيماوي والمبيدات وأجور الآلات ويعزى ذلك إلى أن زراعة القطن والارز في مصر تعتمد على كثافة الأيدي العاملة والتي يندر وجودها ، بالإضافة إلى عدم اعتمادها على الميكنة الزراعية بكثافة ، بينما انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج عن مثيلتها عالميا بسبب قيام الدولة بدعم مزارعي القطن كمحصول استراتيجي هام وتوفير الإنتاج المحلى بالنسبة للأرز، وتراجع الدعم من قبل الدولة على التقاوي وهو ما أدى لزيادة التقييم المالي وارتفاع السعر المحلى مقابل السعر العالمي

بالنسبة للأرز، ويمكن تفسير ذلك أنه بالرغم من قيام الدولة بدعم منتجي الأرز خلال الفترة الأولى واستمرار هذا الدعم خلال بعض سنوات الفترة الثانية إلا أن السياسات العامة للدولة تتجه إلى رفع الدعم خلال الفترة الثانية بسبب مشكلة نقص المياه وتوقع انخفاض حصة مصر من نهر النيل نتيجة لبناء سد النهضة.

ثالثا: نتائج مصفوفة السياسة الزراعية

يتناول هذا الجزء استخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM) في قياس أثر وضع بعض السياسات الزراعية على كفاءة الاستخدام الامثل لتخصيص الموارد وبالتالي تحليل مدى الاختلاف بين أسعار الموارد السوقية والأسعار الاقتصادية والتي يقصد بها التشوهات السعرية.

أ- القطن

١-معامل الحماية الاسمى للمنتجات النهائية(NPCO)

هو معامل يعكس الانحرافات أو التشوهات السعرية بين سعر السوق والسعر الاقتصادي ومدى تدخل الدولة وتوجهاتها سواء سياسة دعم أو فرض ضرائب وأثر ذلك في السياسة السعرية والتسويق للقطن ، وتبين من جدول (٦) أن معامل الحماية الاسمى للنواتج بلغ نحو١,٨٣ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) وهو ما يشير لسياسة دعم الدولة لمنتجي القطن والذى بلغ ٨٣% من دعم المنتج النهائي.

في الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٥) وهى فترة التحرر الكامل للزراعة والتوسع في زراعة القطن في مصر بلغ معامل الحماية الاسمى للنواتج نحو ١,٧٢ ، أرتفع في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٦) ليبلغ نحو ١,٩٣ مما يشير لزيادة الدعم من قبل الدولة.

مما سبق يتبين زيادة الدعم المقدم من الدولة لمنتجي القطن في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى وبالرغم من ذلك تراجعت المساحة المزروعة من القطن من نحو ٧٠٧ ألف فدان في الفترة الأولى لتصل لنحو ٣٧٥ ألف فدان في الفترة الثانية ،كما تراجع متوسط كمية الإنتاج من نحو ٤٥٥٠ ألف قنطار في الفترة الأولى لنحو ٢٤٣١ ألف قنطار في الفترة الثانية، الامر الذى يشير إلى أنه بالرغم من وضع الدولة بعض سياسات الدعم لصالح المنتجين الا أنه لم تجد صدى لدى منتجي القطن والذى توجه نحو زراعة محاصيل أخرى الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى السياسات التي انتهجتها الدولة في تحرر الأسعار المزرعية لمستلزمات الإنتاج وعدم وجود سياسة تسويقية ثابتة لمحصول القطن، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث أثر عكسي على مساحة وإنتاج القطن خلال تلك الفترة.

٢-معامل الحماية الاسمى لمدخلات الإنتاج المتاجر فيها (NPCI)

يستخدم هذا المعامل لقياس النسبة بين تكلفة مدخلات الإنتاج التي يمكن تبادلها تجاريا بأسعار السوق وبأسعارها الاقتصادية وتحديد حجم الدعم الذى توفره الدولة لمستلزمات الإنتاج، وتبين من نتائج جدول(٦) أن معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج بلغ نحو١,٠٨ في الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) مما يشير الى وجود ضرائب غير مباشرة مفروضة على منتجي محصول القطن بما يمثل ٨%من قيمة مستلزمات الإنتاج وان السعر المحلى اكبر من السعر العالمي، وبلغ المعامل نحو ١,٠٨ في الفترة الأولى أرتفع في الفترة الثانية بنسبة ضئيلة ليصل نحو ١,٠٩ .

مما سبق يتبين تدخل الدولة على المنتجين وفرض ضرائب بلغت حوالى ٨% في الفترة الأولى وحوالى ٩% في الفترة الثانية بمتوسط بلغ نحو ٨% خلال فترة الدراسة ، الأمر الذى ادى الى تراجع المساحة المزروعة من القطن.

٣ - معامل الحماية الفعال(EPC)

يتبين من نفس الجدول أن معامل الحماية الفعال بلغ نحو ٠,٤٨ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)،وهو ما يشير إلى استمرار تحمل منتجي القطن لضرائب ضمنية تعادل نحو ٥٢% من صافى قيمة الإنتاج، بينما بلغ المعامل ٠,٤٦ في الفترة الأولى ، ارتفع ليبلغ نحو ٠,٥١ في الفترة الثانية .

مما سبق تبين أن قيم المعامل لها مدلول اقتصادي يعكس مدى تدخل الدولة من خلال السياسات المطبقة حيث بلغ المعامل أقل من الواحد الصحيح في فترتى الدراسة مما يعنى أن المنتجين يحصلون على عوائد مرتفعة في حالة استخدام أسعار الحدود أو(العالمية) بدلا من الأسعار المحلية وبالتالي يواجهون حماية سلبية في حالة تدخل الدولة نتيجة فرض ضرائب ضمنية بلغت في الفترة الأولى٥٤% والفترة الثانية ٤٩%.وقد لا يعتمد المنتجين على قيمة هذا المعامل عند اختيار زراعة المحصول ولكن يوضع في الاعتبار صافى العائد المتوقع الحصول عليه.

جدول (٦) مؤشرات مصفوفة تحليل السياسة الزراعية للقطن خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠١٦)

البيان / السنوات	معامل الحماية الاسمى للنواتج	معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
١٩٩٥	١,٨٣	١,١٠	٠,٤٥	٠,٢١
١٩٩٦	١,٨٠	١,١٢	٠,٤٩	٠,٢٥
١٩٩٧	١,٧١	١,٠٧	٠,٥٠	٠,٢٧
١٩٩٨	١,٤٦	٠,٩٨	٠,٢٤	٠,٢٧
١٩٩٩	١,٧٠	١,٠٩	٠,٣٩	٠,٣٣
٢٠٠٠	١,٧٢	١,٠٩	٠,٤٤	٠,١٩
٢٠٠١	١,٧٨	١,١٣	٠,٥٣	٠,٢٠
٢٠٠٢	١,٨١	١,٠٧	٠,٥٢	٠,٢٨
٢٠٠٣	١,٤٩	١,٠٩	٠,٤٥	٠,٣٤
٢٠٠٤	١,٤٨	١,٠٩	٠,٤٤	٠,٢٨
٢٠٠٥	٢,١٥	١,٠١	٠,٦٠	٠,٤٠
متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)	**١,٧٢**	**١,٠٨**	**٠,٤٦**	**٠,٢٧**
٢٠٠٦	٢,١٦	١,٠٣	٠,٧٢	٠,٣٥
٢٠٠٧	١,٨٢	١,٠٧	٠,٥٤	٠,٥١
٢٠٠٨	١,٩١	١,٠٤	٠,٦٣	٠,٣٤
٢٠٠٩	١,٨٢	١,٠٤	٠,٤٣	٠,٤٤
٢٠١٠	٢,٥٧	١,٠٧	٠,٧٩	٠,٤٢
٢٠١١	١,٧٣	١,١٣	٠,٥٧	٠,٤٤
٢٠١٢	١,٧٢	١,١٦	٠,٦٨	٠,٥٢
٢٠١٣	٢,١٩	١,١٠	٠,٥٠	٠,٣٩
٢٠١٤	١,٧٢	١,١٣	٠,٢٨	٠,٣٢
٢٠١٥	٢,١١	١,١١	٠,٢٥	٠,٣٤
٢٠١٦	١,٥٢	١,١٢	٠,٢٢	٠,٢٥
متوسط الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)	**١,٩٣**	**١,٠٩**	**٠,٥١**	**٠,٣٩**
متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	**١,٨٣**	**١,٠٨**	**٠,٤٨**	**٠,٣٣**

المصدر: جمعت وحسبت من جداول (٢) ،(٤)

٤ – معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)

يوضح نفس الجدول أن معامل تكلفة الموارد المحلية بلغ نحو ٠,٣٣ متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) ، بينما بلغ المعامل نحو٠,٢٧ في الفترة الأولى ارتفع ليبلغ نحو ٠,٣٩ في الفترة الثانية .

مما سبق يتبين أن قيم معامل تكلفة الموارد المحلية أقل من الواحد الصحيح ويعنى ذلك أن الدولة تستطيع أن توفر عملة أجنبية من الإنتاج المحلى حيث أن تكلفة الفرصة البديلة للموارد المحلية أقل من صافى العائد المتحقق وبالتالي إنتاج القطن محليا يعد أفضل من الاعتماد على الاستيراد من الخارج ويعطى للدولة ميزة نسبية في الإنتاج وميزة نسبية في تصدير القطن ومن الأفضل إنتاجه وتصديره.

- **بعض القرارات الوزارية التي تحدد السياسة السعرية لإنتاج وتسويق محصول القطن**

تشير بيانات الجدول رقم (٧) والتي تلخص بعض القرارات الوزارية التي اتخذتها الدولة والتي تحدد السياسة الزراعية والتي تتعلق بإنتاج وتسويق محصول القطن في مصر خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٦) والتي تشير للتحرر الكامل للقطن المصري داخليا وخارجيا بهدف تشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة القطن.

وفى ضوء تلك القرارات تبين أنه بالرغم من تعدد السياسات الزراعية وانخفاض الدعم المقدم لمنتجي القطن الا أن أسعار القطن الداخلية مازالت تنخفض عن مثيلتها العالمية مما يعطى الدولة ميزة نسبية عالية في أنتاج وتصدير القطن.

جدول (٧) تحليل لبعض القرارات الوزارية الخاصة بإنتاج وتسويق القطن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

السنة	رقم القرار	المحتوى	الهدف	أثر تنفيذ القرار
١٩٩١*	٢٠٣	إعادة تنظيم القطاع العام وإعلان سوق البضاعة الحاضرة للقطن	التحرر الكامل للقطن المصري داخلياً وخارجياً	أثر عكسي وتراجع مساحة القطن
١٩٩٤*	٣٦٤	تحديد الحد الأدنى لأسعار القطن الزهر.	تشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة محصول القطن	عدم وجود تأثير للقرار حيث انخفضت المساحة إلى ٧١٠ ألف فدان في موسم ١٩٩٥
١٩٩٤*	٢٤٧٢	تحديد الحد الأدنى لأسعار القطن الزهر	وضع سعر ضمان لصالح المزارع	زيادة مساحات القطن المنزرع في العاميين التاليين ١٩٩٦ ،١٩٩٧
١٩٩٥	٥٤٩	تحديد سعر ضمان لاستلام محصول القطن	تشجيع المزارعين على الاستمرار في الزراعة	زيادة كبيرة في أسعار الحد الأدنى للقطن بسبب ارتفاع الأسعار العالمية في ذلك العام
١٩٩٦	١٣٣	تحديد الحد الأدنى لأسعار القطن الزهر	تشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة القطن	إحجام المصدرين عن شراء القطن من المزارعين نظراً لارتفاع سعره عن سعر التصدير كما إنه لم يراعى زيادة مساحة القطن من ٧١٠ ألف فدان إلى ٩١٩ ألف فدان عام ١٩٩٦
٢٠٠٢	١٢٧٢	بشأن النظام الاختياري لتسويق القطن في الداخل	تسويق محصول القطن موسم (٢٠٠٢،٢٠٠٣) اختياريا بمحافظات إنتاج القطن	تم تسريب الأقطان مع وجود تضارب في الأسعار بسبب تحكم التجار في سوق القطن
٢٠٠٤	٢٤٧	تداول بذرة القطن موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (إطلاق حرية تداول بذرة القطن التجاري بالأسعار التي يحددها السوق بشرط تسليمها إلى معاصر معتمدة)	حرية تداول بذرة القطن التجاري وإعطاء حرية للقطاع الخاص في التعامل بها	خلط بذرة القطن
٢٠٠٥	٩٨٥	بشأن حرية تداول القطن الإكثار	السماح للشركات الخاصة بفتح مراكز تجميع الأقطان وإطلاق الحرية للمتعاملين في القطن	حدوث خلط في أصناف القطن (جـــــــ ٧٠ ، جـــــ ٨٨) وذلك نظراً لارتفاع سعر قطن الإكثار
٢٠١١	١٨٦٤	بشأن حظر استيراد الأقطان من الخارج	لعلاج مشكلة تراكم حوالى ٢ مليون قنطار من الإنتاج المحلى لم يتم تصريفها ٢٠١٠،٢٠١١	القضاء على مشكلة تراكم الأقطان المصرية
٢٠١٢	٤٣٨	بشأن فتح الباب لاستيراد الأقطان من الخارج	فتح باب استيراد الأقطان من الخارج	ضرر بالقطن المصري وتكدس الأقطان عند الفلاحين

***تم تحليل قرارات سابقة لمعرفة أثرها خلال فترة الدراسة بالإضافة لوجود قرارات فنية خاصة بالمناطق او الاصناف بعد عام٢٠١٢ لم يتم أضافتها**

المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة ،القرارات والتشريعات الوزارية.

الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، قرارات وزارية ،أعداد مختلفة.

ب–الأرز

١– معامل الحماية الاسمى للمنتجات النهائية(NPCO)

تبين من جدول(٨) أن معامل الحماية الاسمى للإنتاج بلغ نحو٠,٦٩ خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٦)، في الفترة الأولى (١٩٩٥–٢٠٠٥) بلغ معامل الحماية الاسمى للنواتج نحو ٠,٨٠ تراجع في الفترة الثانية (٢٠٠٦–٢٠١٦) ليبلغ نحو ٠,٥٨، الأمر الذى يشير إلى استمرار الدولة في فرض ضرائب على منتجي الأرز أعلى من الفترة الأولى بما يمثل نحو ٢٢% من إجمالي قيمة النواتج النهائية.

مما سبق تبين أن معامل الحماية الاسمى لإنتاج الأرز أقل من الواحد الصحيح وبالتالي السعر المحلى للأرز أقل من نظيره العالمي مما يعنى تحمل المنتجين ضرائب ضمنية تعادل ٣١% خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٦) ونحو ٢٠% ، ٤٢% خلال فترتى الدراسة على الترتيب.

الامر الذى يفسر تراجع المساحة المزروعة من الأرز من نحو١٤٦٣ألف فدان في الفترة الأولى إلى نحو١٤٢٦ في الفترة الثانية بمقدار ٣٧ ألف فدان وبالتالي تراجع الصادرات المصرية من الأرز من نحو ٤٩٧ ألف طن في الفترة الأولى لحوالي٤١٩ ألف طن في الفترة الثانية بمقدار بلغ نحو ٧٨ ألف طن نتيجة لتطبيق بعض السياسات الزراعية .

٢ – معامل الحماية الاسمى لمدخلات الإنتاج المتاجر فيها (NPCI)

تبين من نتائج الجدول (٨) أن معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج بلغ نحو١,٠٤ في الفترة (١٩٩٥–٢٠١٦) مما يشير الى أن المعامل اكبر من الواحد الصحيح ويدل ذلك على مقدار تدخل الدولة وفرض ضرائب على المنتجين وان السعر المحلى اكبر من السعر العالمي، وبلغ المعامل نحو ١,٠٠ في الفترة الأولى أرتفع بنسبة ضئيلة ليصل نحو ١,٠٧ في الفترة الثانية.

مما سبق يتضح قيام الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج لمحصول الأرز معظم فترات الفترة الأولى وبداية الفترة الثانية، وقد أشار متوسط معامل الحماية الأسمى يساوى الواحد الصحيح على حيادية الدولة وأن السعر المزرعى يساوى السعر المحلى خلال الفترة الأولى. أما خلال الفترة الثانية بلغ معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج نحو ١,٠٧ مما يشير إلى قيام الدولة بفرض ضرائب على محصول الأرز خلال الفترة بنسبة ٧% من اجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج خلال تلك الفترة. ، وهو ما يفسر تراجع المساحة المزروعة من الأرز في الفترة الثانية بمقدار٣٧ الف فدان بنسبة ٢,٥%عن متوسط الفترة الأولى البالغ نحو١٤٦٣ ألف فدان.

٣ – معامل الحماية الفعال(EPC)

يتبين من الجدول رقم (٨) أن معامل الحماية الفعال بلغ نحو ١,٤٨ خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٦) ، بينما بلغ المعامل حوالى١,٤٢ في الفترة الأولى ، أرتفع ليبلغ نحو ١,٥٥ في الفترة الثانية .

مما سبق تبين أن قيم المعامل لها مدلول اقتصادي يعكس مدى تدخل الدولة من خلال السياسات المطبقة حيث بلغ المعامل أكبر من الواحد الصحيح في فترتى الدراسة مما يعنى أن المنتجين يحصلون على عوائد مرتفعة في حالة استخدام أسعار الموارد بالأسعار المحلية وبالتالي يواجهون حماية إيجابية في حالة تدخل الدولة وبالتالي ارتفاع القيمة المضافة للأرز بالأسعار المحلية عن نظيرتها بالأسعار العالمية.

٤ – معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)

فيما يتعلق بالميزة النسبية لإنتاج الأرز خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٦) تبين من جدول(٨) أن معامل تكلفة الموارد المحلية بلغ نحو ٠,٩٠ متوسط للفترة (١٩٩٥–٢٠١٦)،مما يشير لتمتع منتجي الأرز بدعم الدولة وتمتع الدولة بميزة نسبية، بينما بلغ المعامل نحو١,٠٤ في الفترة الأولى وتراجع في الفترة الثانية ليبلغ نحو٠,٧٥. الأمر الذى يشير لزيادة الدعم المقدم من الدولة إلى منتجي الأرز خلال الفترة الثانية بنحو٢٩% عن الفترة الأولى.

جدول (٨) مؤشرات مصفوفة تحليل السياسة للأرز خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

البيان / السنوات	معامل الحماية الاسمى للنواتج	معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
١٩٩٥	٠,٧٢	١,٢٠	٠,٦٢	٠,٧٨
١٩٩٦	٠,٧٨	٠,٩٦	٠,٦٩	١,٠٤
١٩٩٧	٠,٧٤	١,١٦	٠,٧٢	٠,٨١
١٩٩٨	٠,٨٠	٠,٩٥	٣,٧٠	١,٠٩
١٩٩٩	٠,٩٠	٠,٩٥	٣,١٨	١,١٩
٢٠٠٠	٠,٦٨	٠,٩٩	١,٥٦	١,٠١
٢٠٠١	٠,٧٣	٠,٩٨	٠,٧٧	١,١٥
٢٠٠٢	٠,٨٦	٠,٩٦	١,١٧	١,٢٧
٢٠٠٣	٠,٩٤	٠,٩٦	١,١٩	١,٠٨
٢٠٠٤	٠,٩٠	٠,٩٥	٠,٩٣	١,١٣
٢٠٠٥	٠,٧٢	٠,٩٧	١,٠٨	٠,٩٢
متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)	٠,٨٠	١,٠٠	١,٤٢	١,٠٤
٢٠٠٦	٠,٧٨	٠,٩٦	٠,٧٦	١,٠٤
٢٠٠٧	٠,٦٣	٠,٩٦	٢,٣٣	٠,٦٧
٢٠٠٨	٠,٣٩	٠,٩٢	٣,٠٩	٠,٥٣
٢٠٠٩	٠,٣٥	١,٦٩	٦,٠٠	٠,٤٨
٢٠١٠	٠,٥٥	٠,٩٥	٠,٨٠	٠,٦٥
٢٠١١	٠,٥٣	١,٠٠	١,٣٤	٠,٦١
٢٠١٢	٠,٤٩	١,٠٤	١,٢٥	٠,٥٧
٢٠١٣	٠,٦٦	١,٠٦	١,٤٧	٠,٨٨
٢٠١٤	٠,٧٧	١,٠٧	٦,٨٢	١,٠٥
٢٠١٥	٠,٧١	١,٠٥	-١٣,٧٩	١,٠٥
٢٠١٦	٠,٥٣	١,٠٦	٦,٩٧	٠,٧٦
متوسط الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)	٠,٥٨	١,٠٧	١,٥٥	٠,٧٥
متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	٠,٦٩	١,٠٤	١,٤٨	٠,٩٠

المصدر: جمعت وحسبت من جداول (٣)، (٥)

مما سبق يتبين أنه خلال الفترة الأولى تتحمل الدولة تكاليف أعلى في إنتاج محصول الأرز لتوفيره محلياً وأن الأسعار المحلية أكبر من الأسعار العالمية وبالتالي انخفاض صافى العائد مقارنه بنظيرة المحسوب بالسعر العالمي و الدولة ليست لها ميزة نسبية خلال الفترة الأولى ولن تستطيع توفير عملة صعبة ،أما خلال الفترة الثانية يؤكد على تمتع الدولة بميزة نسبية عالية في إنتاج الأرز ، وبالرغم من تعدد السياسات الزراعية وانخفاض الدعم المقدم لمنتجي محصول الأرز ، الا أن الأسعار المحلية تنخفض عن مثيلتها العالمية مما يعطى الدولة ميزة نسبية عالية في إنتاج وتصدير الأرز الأمر الذى سوف يؤدى لزيادة العملة الصعبة للدولة.

وبمقارنة أهم نتائج مؤشرات المصفوفة بين القطن والارز وبالنسبة لمعامل الحماية الاسمى للإنتاج(NPCO) تبين أن الدولة تقدم دعم للمنتج بالنسبة للقطن وتفرض ضرائب على منتجي الأرز لتقليل المساحة المزروعة وتقليل حجم الصادرات لتوفيره للسوق المحلى ، وبالنسبة لمعامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج (NPCI) تفرض الدولة ضرائب بالنسبة للمحصولين ، أما معامل الحماية الفعال (EPC) فتقرض الدولة حماية سلبية على القطن وايجابية لمنتجي الأرز وبالنسبة لمعامل تكلفة الموارد المحلية(DRC) يوجد للدولة ميزة نسبية لزراعة القطن والارز.

- **بعض القرارات الوزارية التي تحدد السياسة السعرية لإنتاج وتسويق محصول الأرز**

تشير بيانات الجدول رقم (٩) والتي تلخص بعض القرارات الوزارية التي اتخذتها الدولة والتي تحدد السياسة الزراعية والتي تتعلق بإنتاج وتسويق محصول الأرز في مصر خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٦) والتي كان لها الأثر الكبير على الكميات المصدرة من الأرز المصري سواء بالزيادة أو النقصان خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء تلك القرارات تبين أنه بالرغم من تعدد السياسات الزراعية وانخفاض الدعم المقدم لمنتجي الأرز والحد من زراعته وفرض ضرائب على التصدير الا أن الأسعار الداخلية تنخفض عن مثيلتها العالمية مما يعطى الدولة ميزة نسبية عالية في أنتاج وتصدير الأرز.

جدول (٩) تحليل لبعض القرارات الوزارية التي ساهمت في السياسة الزراعية لمحصول الأرز خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

السنة	رقم القرار	المحتوى	الهدف من القرار	أثر تنفيذ القرار
٢٠٠٠	١٢٢	دعم صادرات الأرز بنحو ٢٠٠ جنيه / للطن	تشجيع صادرات الأرز للخارج	زيادة صادرات الأرز في عام ٢٠٠١
٢٠٠٧	٥٠٣ ٧١٨	فرض رسم على صادرات الأرز بواقع ٢٠٠ جنيه/للطن. ٣٠٠ جنيه للطن للصنف كارجو	الحد من تصدير الأرز للحفاظ على الأسعار المحلية	أدت إلى انخفاض صادرات الأرز في عام ٢٠٠٨
٢٠٠٨	١٩٧	فرض رسم صادر على الأرز بكافة أنواعه بواقع ٣٠٠ جنيه للطن	الحد من التصدير	أثر عكسي وارتفعت كمية الصادرات ٢٠٠٩
٢٠٠٨	٤٥٠	وقف تصدير الارز بكافة أنواعه من أول ابريل ٢٠٠٨ حتى أكتوبر ٢٠٠٩	توفير الارز للسوق المحلى	تراجع كمية الصادرات في ٢٠١٠-٢٠١١
٢٠٠٨	٢٥٨	وقف تصدير الارز	خفض المساحة المزروعة	تراجع المساحة عام ٢٠٠٩
٢٠٠٨	١٩٦	فرض رسم صادرات على الأرز بكافة أنواعه بواقع ٣٠٠ جنيه/طن	الحد من تصدير الأرز لخفض المساحة والحفاظ على استهلاك المياه	انخفاض مساحة الأرز في عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠
٢٠٠٩	١٠٥	اضافة مادة للقرار ٤٥٠ يسمح للمتعاقدين على توريد أرز البطاقات التموينية لحساب هيئة السلع التموينية بتصدير ما يعادل نفس الكمية الموردة ويجوز التنازل عن التصدير لأى من الجهات المصدرة	خلق سوق لتراخيص الارز الى المصدرين	هبوط الأسعار المحلية بشدة نتيجة أقبال التجار على عرض الارز في المناقصات لكى يتمكنوا من الحصول على التراخيص
٢٠٠٩	١٢١	فرض رسم صادر على صادرات الأرز بواقع ١٠٠٠ جنيه /للطن	لخفض السعر المحلى والحفاظ على استهلاك المياه	أدت إلى انخفاض كمية صادرات الأرز في الأعوام (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢)
٢٠٠٩	٧٣٠	فرض رسم صادر ١٠٠ جنيه للطن	زيادة المعروض من الارز للسوق المحلى	زادت الكمية المصدرة عام ٢٠١٠
٢٠٠٩	٨٧٩	يسمح بتصدير(الارز المضروب بند جمركي ١٠٠٦,٣٠) في حدود التي يحددها وزير التجارة والصناعة ويقتصر التصدير على الحاصلين على تصريح وتكون تراخيص التصدير شخصية ولا يجوز التنازل عنها، ويعدل رسم الصادر على الصادرات من الارز المضروب ليكون الف جنية للطن اعتبارا من اول ديسمبر ٢٠٠٩.	زيادة المعروض وانخفاض السعر	أثر عكسي أدى الى تراجع الصادرات ٢٠١٠
٢٠٠٩	٦٠١	يسمح بتصدير كسر الارز ويقتصر على الكسر المتوسط والصغير وفقا للمواصفات القياسية رقم ٢٢٤٤ لسنة ٢٠٠٦ .	زيادة الطلب على الكميات المصدرة من الارز	أثر عكسي أدى الى تراجع الصادرات ٢٠١٠
٢٠١٠	٨٢٩	استمرار العمل بقرار ٤٥٠ لعام ٢٠٠٨ وهو وقف التصدير	زيادة المعروض في السوق المحلى	زاد الإنتاج في ٢٠١٢/ ٢٠١٣انخفاض الأسعار
٢٠١٢	٧٦٧	السماح بتصدير الارز في حدود حصص معينة ، والترخيص للتصدير عن طريق مزايدات علنية ، وفرض رسم صادر ١٠٠ جنية /طن من الكميات المصدرة	الحد من التصدير لتوفير كميات للسوق المحلى	زادت الكمية المصدرة في ٢٠١٢
٢٠١٢	٧٩٦	وقف تصدير الارز بكافة أنواعه فيما عدا الارز الابيض المسموح بتصديره بقرار سابق	وقف التهريب للصادرات وتوفير الارز للسوق المحلى	انخفاض كمية صادرات الارز في ٢٠١٣
٢٠١٤	٧٧٦	السماح بتصدير الارز بموجب ترخيص للتصدير (الارز المضروب بند جمركي ١٠٠٦ ويكون الترخيص بكمية مساوية للكمية التي تورد لوزارة التموين بسعر ٢٠٠٠ جنية /طن ، تحصيل ٢٨٠ دولار أو ما يعادلها بالجنية لكل طن مصدر	الحد من التصدير لتوفير كميات للسوق المحلى وتحقيق حصيلة دولاري وتوفير كميات للتموين للتوزيع على البطاقات التموينية.	زادت الكمية المصدرة ٢٠١٥
٢٠١٥	٧٩٧	السماح بتصدير الارز وفق شروط القرار الوزاري رقم ٧٠٨ ولكن مع أضافة الارز للسلع التي يسدد كامل قيمتها بالعملات الاجنبية	تصريف المخزون وتوفير عملة صعبة	انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع سعر الصرف وقلة المعروض من الدولار
٢٠١٥	٧٠٨	السماح بتصدير الارز المصري بشرط دفع رسم صادر ٢٠٠٠ جنية للطن المصدر تسدد بالعملة الاجنبية	تصريف المخزون والحصول على عملة صعبة	انخفاض الصادرات بسبب زيادة الغرامة
٢٠١٦	٧٢٢	وقف تصدير جميع أنواع الارز بما فيها كسر الارز	لتوفير كميات للسوق المحلى وانخفاض الأسعار ومنع تهريب الارز على أنه كسر أرز	تراجع الصادرات في عام ٢٠١٦

المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة ،القرارات والتشريعات الوزارية.

الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، قرارات وزارية ،أعداد مختلفة.

ومن نتائج جدول (١٠) تبين أن **أجمالي عائد فدان القطن** بلغ حوالى٤٩٨١جنيه بالأسعار المحلية والتي تنخفض عن السعر العالمي بما يمثل نحو ٣٩,٨% عن السعر الاقتصادي والذى بلغ حوالى ٨٢٨١ جنيه للفدان كمتوسط لتلك الفترة مما يعنى أن منتجي القطن في مصر يحصلوا على عائد مادى أقل من نظيرة بالأسعار العالمية.

وفيما يتعلق **بتكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للإتجار** بلغت حوالى ١٨٣٠ جنيه للفدان بالأسعار المحلية تقل عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ١٥٢ جنيه بانخفاض يمثل نحو ٩% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي ١٦٧٨ جنيه للفدان خلال نفس الفترة، مما يبين تحمل الدولة دعم يقدر بفرق الأسعار المحلية عن العالمية بإتباع سياسة حمائية ايجابية لصالح منتجي القطن.

فيما يتعلق **بتكاليف مستلزمات الإنتاج غير القابلة للإتجار** بلغت حوالى ٣٤٣٣ جنيه للفدان بالأسعار المحلية تزيد عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ٣٤٠ جنية بارتفاع يمثل نحو ٩,٩% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي ٢٢٩٢ جنيه للفدان خلال نفس الفترة.

وقد بلغ معامل الحماية الاسمى خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٦)٠,٦٠، مما يدل أن هناك حماية سلبية للمنتج لتحمله ضرائب ضمنية بنسبة ٤٠% من قيمة السعر العالمي.

وبلغ معامل الحماية الفعال ٠,٤٨ وهو ما يعنى أن صافى الحماية السلبية لمستلزمات الإنتاج ٥٢% وفرض ضرائب ضمنية على منتجي القطن خلال فترة الدراسة.

وبلغ معامل تكلفة الموارد المحلية ٠,٣٣ وهو ما يعنى أن هناك ميزة نسبية في إنتاج القطن في مصر بنسبة ٦٧% مقارنا بالأسعار العالمية.

كما تبين أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجي القطن وهو ما ينعكس على السعر المحلى، الأمر الذى يوضح حجم الخسائر التي بتكبدها منتج القطن حيث يتقاضى منتج القطن سعر محلى أقل من سعر الحدود نتيجة تحمله ضرائب ضمنية تتمثل في الفرق بين الأسعار المحلية واسعار الحدود، وهو ما يفسر ابتعاد المزارعين عن إنتاج القطن وبالتالي تراجع المساحات المزروعة وتراجع الصادرات في الفترة الاخيرة.

جدول (١٠) نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٦)

الأسعار	العائد Revenue	التكاليف Costs		الربح Profit	Prices
		عناصر إنتاج متاجر فيها Tradable	عناصر إنتاج غير متاجر فيه Non- Tradable		
اسعار السوق	٤٩٨١	١٨٣٠	٣٤٣٣	(٢٨٢)	Market Prices
الأسعار الاقتصادية	٨٢٨١	١٦٧٨	٢٢٩٢	٤٣١٢	Economic Prices
التحويلات (أثر السياسات)*	(٣٣٠٠)	١٥٢	١١٤٢	(٤٥٩٣)	Divergences*

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (٢) ، (٤) ،(٦).

جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية ، أعداد مختلفة * القيم بين الاقواس سالبة
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات التجارة الخارجية ،أعداد مختلفة.
www.worldbank.org

يوضح جدول(١١) أن **اجمالي عائد فدان الأرز** بلغ حوالى ٥٣٨٤جنيه بالأسعار المحلية والتي تزيد عن السعر العالمي بما يمثل نحو ٦١% عن السعر الاقتصادي والذى بلغ حوالى ٢١٢٢ جنية للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، مما يعنى أن منتجي الأرز في مصر يحصلوا على عائد مادى أكبر من نظيرة

بالأسعار العالمية وهو ما يفسر اتجاه منتجي الأرز لعدم خفض المساحة المزروعة وهو عكس توجه الدولة في تقليل المساحة نظرا للاستهلاك العالي من المياه.

وفيما يتعلق **بتكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للإتجار** بلغت حوالى ١٧٥٠ جنيه للفدان بالأسعار المحلية تزيد عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ٧٧ جنيه بزيادة تمثل نحو ٤,٤% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي ١٦٧٣ جنيه للفدان خلال نفس الفترة ، مما يبين تحمل الدولة ضرائب يقدر بفرق الأسعار المحلية عن العالمية باتباع سياسة حمائية سلبية ضد منتجي الأرز.

فيما يتعلق **بتكاليف مستلزمات الإنتاج غير القابلة للإتجار** بلغت حوالى ٣٠٩٣ جنيه للفدان بالأسعار المحلية ترتفع عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ١٥٤٥ جنية بزيادة يمثل نحو٥٠% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي١٥٤٨ جنيه للفدان خلال نفس الفترة.

كما بلغ معامل الحماية الاسمى١,٠٥ وهو ما يعنى أن هناك حماية إيجابية للمنتج، وبلغ معامل الحماية الفعال١,٤٨ وهو ما يعنى أن صافى الحماية الايجابية لمستلزمات الإنتاج بلغ حوالى ٤٨%، وبلغ معامل تكلفة الموارد المحلية ٠,٧٣وهو ما يعنى أن هناك ميزة نسبية في إنتاج الأرز في مصر بنسبة ٢٧ % مقارنا بالأسعار العالمية.

بالرغم أن هناك ضرائب ضمنية على مستلزمات الإنتاج تفرضها الدولة على منتجي الأرز وهو ما ينعكس على السعر المحلى ، الأمر الذى يوضح حجم الارباح التي يحصل عليها منتج الأرز حيث يتقاضى منتج الأرز سعر محلى أكبر من السعر العالمي، وهو ما يفسر استمرار منتجي الأرز في زراعته. مما يعنى أن السياسة السعرية والعقوبات التي تفرضها الدولة غير رادعة لمنتجي الأرز.

جدول (١١) نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول الارز خلال الفترة (١٩٩٥ –٢٠١٦)

الأسعار	العائد Revenue	التكاليف Costs		الربح Profit	Prices
		عناصر إنتاج متاجر فيها Tradable	عناصر إنتاج غير متاجر فيها Non- Tradable		
اسعار السوق	٥٣٨٤	١٧٥٠	٣٠٩٣	٥٤١	Market Price
الأسعار الاقتصادية	٢١٢٢	١٦٧٣	١٥٤٨	(١٠٩٩)	Economic Prices
الاختلافات (أثر السياسات)*	٣٢٦٢	٧٧	١٥٤٥	١٦٤٠	Divergences*

*** القيم بين الاقواس سالبة**

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (٢) ، (٣) ،(٨)

جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية ، أعداد مختلفة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات التجارة الخارجية ،أعداد مختلفة.

- www.albankaldawli.org

الملخص والتوصيات

تبذل الدولة جهوداً مضنية في سبيل مواجهة العديد من التحديات المرتبطة بقضية زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات الزراعية ، ويعتبر محصولي القطن والأرز من أهم المحاصيل الاستراتيجية التصديرية المصرية والتي تهتم بهما الدولة في وضع التشريعات والسياسات الزراعية بغرض الارتقاء بالمستوى التنافسي في الاسواق الخارجية.

تتمثل مشكلة البحث في تراجع متوسط المساحة المزروعة من القطن والأرز من نحو ٧٠٧ ، ١٤٦٣ ألف فدان في الفترة الأولى (١٩٩٥–٢٠٠٥) لنحو ١٤٢٦،٣٧٥ألف فدان في الفترة الثانية(٢٠٠٦–٢٠١٦) على الترتيب إلى تراجع متوسط كمية الصادرات للقطن والأرز من نحو ٩٩,٤ ،٤٩٧ ألف طن في الفترة

الأولى ليبلغ نحو ٥٨,٦ ،٤١٩ ألف طن في الفترة الثانية ، وهو ما أدى لعزوف المزارعين عن زراعة القطن بالإضافة لمحاولة الدولة تقليل المساحة المزروعة من الأرز لكونه أكثر المحاصيل استهلاكا للمياه ، وهو ما يتعارض مع تطلعات المزارعين نظرا لارتفاع أسعار الارز العالمية في المستقبل ، وقد يعزى ذلك للتغيرات المستمرة في السياسات الزراعية التي تم اتباعها والتي كان لها بعض الأثار والتي أدت لحدوث تشوهات سعرية وبالتالي تغير وتوظيف وتوجيه الموارد.

وقد استهدف البحث التعرف على دور السياسات التي تولتها الدولة واهم الاثار الاقتصادية لتلك السياسات على الصادرات المصرية من القطن والارز خلال فترة الدراسة ، واثر التدخل في تسويق وتسعير محصولي القطن والارز خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٦) واثر بعض القرارات الوزارية على اسعار إنتاج ومستلزمات الإنتاج والميزة النسبية والتنافسية لمحصولي القطن والارز خلال نفس الفترة.

وكانت أهم النتائج: **القطن**

نتيجة لقيام الدولة بوقف شراء محصول القطن من الفلاحين بسبب التحرر الكامل في مجال الزراعة وتركهم للوسطاء والتجار الامر الذي ادى الى تقلص مساحة القطن خلال فترة الدراسة من نحو ٧٠٧ الف فدان الى نحو ٣٧٥ الف فدان خلال الفترة الثانية، على الرغم من زيادة تكاليف مستلزمات إنتاج القطن المالية من نحو ١٠٦٤ جنيه في الفترة الأولى لنحو٢٥٩٥ جنيه في الفترة الثانية والاقتصادية من نحو ٩٩٢جنيه في الفترة الأولى لنحو ٢٣٦٣جنيه في الفترة الثانية الا انه السعر المزرعي ارتفع بنسبة اكبر من الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج الامر الذي يشير باستمرار الميزة النسبية في إنتاج القطن المصري.

تراجع صادرات القطن وذلك بسبب القرارات الوزارية خاصة القرار الوزاري رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٥ بالسماح لشركات القطاع الخاص بالإتجار في القطن من نحو ٩٩ألف طن في الفترة الأولى ليبلغ حوالى ٥٩ ألف طن في الفترة الثانية، الامر الذي ادي لخلط لأصناف القطن بالإضافة لفتح باب الاستيراد الاقطان من الخارج.

وبالنسبة لنتائج تحليل مصفوفة السياسات على القطن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) بلغ **أجمالي عائد فدان** القطن حوالى٤٩٨١جنيه بالأسعار المحلية والتي تنخفض عن السعر العالمي بما يمثل نحو ٣٩,٨% عن السعر الاقتصادي والذى بلغ حوالى ٨٢٨١ جنية للفدان كمتوسط لتلك الفترة مما يعنى أن منتجي القطن في مصر يحصلوا على عائد مادى أقل من نظيرة بالأسعار العالمية.

وفيما يتعلق **بتكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للإتجار** بلغت حوالى ١٨٣٠ جنيه للفدان بالأسعار المحلية تقل عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ١٥٢ جنية بانخفاض يمثل نحو ٩% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي ١٦٧٨ جنيه للفدان خلال نفس الفترة ، مما يبين تحمل الدولة دعم يقدر بفرق الأسعار المحلية عن العالمية بإتباع سياسة حمائية ايجابية لصالح منتجي القطن.

فيما يتعلق **بتكاليف مستلزمات الإنتاج الغير قابلة للإتجار** بلغت حوالى ٣٤٣٣ جنيه للفدان بالأسعار المحلية تزيد عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ٣٤٠ جنية بارتفاع يمثل نحو ٩,٩% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي ٢٢٩٢ جنيه للفدان خلال نفس الفترة.

وقد بلغ معامل الحماية الاسمى خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٦)٠,٦٠، مما يدل أن هناك حماية سلبية للمنتج لتحمله ضرائب ضمنية بنسبة ٤٠% من قيمة السعر العالمي.

وبلغ معامل الحماية الفعال٠,٤٨ وهو ما يعنى أن صافى الحماية السلبية لمستلزمات الإنتاج ٥٢% وفرض ضرائب ضمنية على منتجي القطن خلال فترة الدراسة.

وبلغ معامل تكلفة الموارد المحلية ٠,٣٥ وهو ما يعنى أن هناك ميزة نسبية في إنتاج القطن في مصر بنسبة ٦٥% مقارنا بالأسعار العالمية.

كما تبين أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجي القطن وهو ما ينعكس على السعر المحلى ، الأمر الذى يوضح حجم الخسائر التي بتكبدها منتج القطن حيث يتقاضى منتج القطن سعر محلى أقل من السعر العالمي نتيجة تحمله ضرائب ضمنية تتمثل في الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وهو ما يفسر ابتعاد المزارعين عن إنتاج القطن وبالتالي تراجع المساحات المزروعة وتراجع الصادرات في الفترة الاخيرة.

محصول الارز

بلغ متوسط مساحة محصول الأرز في الفترة الأولى١٤٦٣ ألف فدان ونحو ١٤٢٦ ألف فدان في الفترة الثانية بمقدار تراجع بلغ نحو٣٧ الف فدان. بلغ متوسط كمية إنتاج محصول الأرز في الفترة الأولى نحو ٥٥٨٨ ألف طن ونحو ٥٧٦٧ ألف طن في الفترة الثانية بمقدار تزايد بلغ نحو ١٧٩طن.بلغ متوسط كمية صادرات مصر من الأرز في الفترة الأولى نحو ٤٩٧ ألف طن ونحو ٤١٩ ألف طن في الفترة الثانية بمقدار تراجع بلغ نحو ٧٨ ألف طن، ويعزى التراجع في كمية صادرات مصر من الأرز في الفترة الثانية إلى بعض السياسات التي اتبعتها الدولة من منع التصدير وفرض ضرائب على الصادرات والتي شملت بعض القرارات الوزارية المتقلبة منها سياسة فرض رسم صادر أو سياسة حظر تصدير، الأمر الذى أدى إلى عدم ثبات الكمية المصدرة من الأرز وتراجعها وفقد الميزة النسبية التنافسية للأرز المصري في الخارج لتوفير كميات للاستهلاك المحلى.

كما تبين أن متوسط إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج المالي والاقتصادي لمحصول الأرز بلغ في الفترة الأولى نحو ٩٨٨ ، ٩٩٦ جنيه على الترتيب ، أرتفع في الفترة الثانية ليبلغ نحو ٢٥١٢ ،٢٣٥٠ جنيه بزيادة تقدر بنحو ١٥٢٥ ، ١٣٥٤ جنيه لكلاهما على الترتيب.

ويمكن تفسير ذلك أنه بالرغم من قيام الدولة بدعم منتجي الأرز خلال الفترة الأولى واستمرار هذا الدعم خلال بعض سنوات الفترة الثانية إلا أن السياسات العامة للدولة تتجه إلى رفع الدعم خلال الفترة الثانية بسبب مشكلة نقص المياه وتوقع انخفاض حصة مصر من نهر النيل لبناء سد النهضة ، حيث انخفضت المساحة بنحو ٣٧ ألف فدان خلال الفترة الثانية

وفيما يتعلق بنتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية على محصول الأرز ،بلغ **أجمالي عائد فدان** الأرز حوالى ٥٣٨٤جنيه بالأسعار المحلية والتي تزيد عن السعر العالمي بما يمثل نحو ٦١% عن السعر الاقتصادي والذى بلغ حوالى ٢١٢٢ جنية للفدان كمتوسط لتلك الفترة مما يعنى أن منتجي الأرز في مصر يحصلوا على عائد مادى أكبر من نظيرة بالأسعار العالمية وهو ما يفسر اتجاه منتجي الأرز لزيادة المساحة المزروعة وهو عكس توجه الدولة في تقليل المساحة نظرا للاستهلاك الهائل من المياه.

وفيما يتعلق بتكاليف مستلزمات الإنتاج القابلة للإتجار بلغت حوالى ١٧٥٠ جنيه للفدان بالأسعار المحلية تزيد عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ٧٧ جنية بزيادة تمثل نحو ٤,٤% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي ١٦٧٣ جنيه للفدان خلال نفس الفترة ، مما يبين تحمل الدولة ضرائب يقدر بفرق الأسعار المحلية عن العالمية بأتباع سياسة حمائية سلبية ضد منتجي الأرز.

فيما يتعلق بتكاليف مستلزمات الإنتاج الغير قابلة للإتجار بلغت حوالى ٣٠٩٣ جنيه للفدان بالأسعار المحلية ترتفع عن الأسعار العالمية أو أسعار الحدود بنحو ١٥٤٥ جنية بزيادة يمثل نحو٥٠% حيث قدر متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية بحوالي١٥٤٨ جنيه للفدان خلال نفس الفترة.

كما بلغ معامل الحماية الاسمى١,٠٥ وهو ما يعنى أن هناك حماية إيجابية للمنتج، وبلغ معامل الحماية الفعال١,٤٨ وهو ما يعنى أن صافى الحماية الايجابية لمستلزمات الإنتاج بلغ حوالى ٤٨%، وبلغ معامل

تكلفة الموارد المحلية ٠,٧٣وهو ما يعنى أن هناك ميزة نسبية في إنتاج الأرز في مصر بنسبة ٢٧ % مقارنا بالأسعار العالمية.

بالرغم أن هناك ضرائب ضمنية على مستلزمات الإنتاج يتقاضى منتج الأرز سعر محلى أكبر من السعر العالمي، وهو ما يفسر استمرار منتجي الأرز في زراعته. مما يعنى أن السياسة السعرية والعقوبات التي تفرضها الدولة غير رادعة لمنتجي الأرز.

وقد توصل البحث لمجموعة من التوصيات تمثلت في

- ضرورة مراجعة السياسة الزراعية بخصوص محصولي القطن والارز خاصة التشريعات التي تخصص مساحات واصناف القطن وطريقة تداوله وعدم ترك تداول تجارة بذرة القطن الاكثار للقطاع الخاص .
- ضرورة العمل على الاستقرار السعرى لمحصول القطن وبالتالي استقرار المساحات ومن ثم الإنتاج والصادرات .
- عمل سياسة تسويقية ثابتة للقطن من خلال السياسة التعاقدية والاعلان عن اسعار الضمان من المزارعين قبل مواعيد الزراعة بوقت كافي حتى يتسنى للمزارع ان يستجيب لسياسة الدولة المتمثلة في وزارة الزراعة .
- معرفة السعر التصديري والعالمي وربطها بالمساحة في العام التالي .
- استنباط اصناف جديدة تتحمل درجة ملوحة التربة .
- الحفاظ على السوق الخارجي لمحصولي القطن والارز حيث انهم يتمتعون بميزة نسبية وتنافسية عالمية ويوفر للدولة العملة الصعبة .

المراجع

١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي ،أعداد مختلفة.
٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات التجارة الخارجية ،أعداد مختلفة
٣) الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، قرارات وزارية ،أعداد مختلفة.
٤) وزارة التجارة والصناعة ،القرارات والتشريعات الوزارية ،الموقع الإلكتروني.
٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.
٦) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الدخل الزراعي ، أعداد مختلفة.
٧) وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة.
٨) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، برنامج تحليل السياسات ، أدوات تحليل السياسات وتطبيقاتها الدورة الثالثة مصفوفة تحليل السياسات، المركز العربي للإدارة والتنمية (مداك).
9) www.agronomie.info
10) Eric A. Monke Scott R. Pearson, The Policy Analysis Matrix For Agricultural Development,1989.
11) www.albankaldawli.org
12) WWW.FAO.org.

An Economic Study of the Impact of some Agricultural policies on the Cotton and Rice Crops

Dr. Hesham Abdelraheem **Dr.Mohamed Elnamky**

Summary

The cotton and rice crops are one of the most important Egyptian export strategic crops, which the state is concerned with in developing agricultural legislation and policies in order to raise the competitive level in the foreign markets.

The research problem is that the policies followed by Egypt during the period (1995-2016) have had a great impact on the cotton and rice crops, which led to reduce the planted area of cotton and rice from about 707, 1463 thousand feddans in the first period (1995-2005) to about 375,1426 thousand feddans in the second period (2006-2016) respectively, refer to changes in agricultural policies which have some effects, that led to price distortions and therefore change, recruitment and channeling resources, which led to do this research.

The research aimed to identify the role of the policies adopted by the state and the most important economic effects of these policies on Egyptian cotton and rice exports during the study period.

The most results: **cotton**

The total return of cotton feddans is about 4981 pounds at local prices below the world price by about 39.8%, which means that the cotton producers in Egypt get a lower return compared with the international prices during the period (1995-2016).

The cost of production inputs that can be traded is about L.E 1830 per feddan at local prices below the international prices by about L.E 152 representing about 9%, which shows that the state supports the local price difference from the world by adopting a positive protection policy for cotton producers. The cost of non-tradable production inputs amounted to LE 3433 per feddan at local prices, exceeding international prices by LE 340, up 9.9% over the same period.

(NPC) was 0.60, that means there is negative protection for the product to bear implicit taxes at 40% of the world price and(EPC) was 0.48 it means that Net negative protection of inputs 52% and implicit taxes on cotton producers during the same period . The (DRC) was 0.35, which means that there is a comparative advantage in the production of cotton in Egypt by 65% compared to international prices.

Rice;

The total return of rice for feddan was about LE 5384 at local prices, which is more than the international price, representing about 61%, Which means that the producers of rice in Egypt receive a higher return so they trend to increase the cultivated area, which is against the state to reduce the area due to the huge consumption of water.

The cost of production inputs, which can be traded was about 1750 L.E per feddan at local prices, exceeds world prices by about 77 pounds, that the state carries taxes estimated by local price differentials from the world by adopting a negative protection policy against rice producers.

The cost of non-tradable production inputs was LE 3093 per feddan at local prices, which is higher than the international prices by LE 1545 representing about 50% during the same period. The (NPC) is 1.05 which means that there is positive protection for the product, The (EPC) was 1.48, which means that the net positive protection of inputs was about 48%, (DRC) was 0.73, which means that there is a comparative advantage in rice production in Egypt at 27% compared to world prices.

The research suggests that:

- to review the agricultural policy regarding the cotton and rice crop, especially the legislation that allocates cotton fields and varieties.
- The establishment of a consistent marketing policy for cotton through the contractual policy and the announcement of the prices of the guarantee before the dates of cultivation in suitable time.